



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المنارة
كلية إدارة الأعمال
اختصاص الإدارة المالية والمصرفية

التنوع في هيكل الودائع وحجم الإقراض المصرفي
(دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

مشروع تخرج أعد لنيل درجة الإجازة في إدارة الأعمال تخصص الإدارة المالية والمصرفية

إعداد الطالب

صلاح اسامه جديد محمود

بإشراف الدكتور

هادي شوكت خليل

العام الدراسي 2021-2022

التنوع في هيكل الودائع وحجم الإقراض المصرفي

(دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

الملخص

هدف البحث إلى دراسة الآلية التي تساهم فيها مكونات هيكل الودائع المصرفية في شرح التغيرات في حجم القروض المصرفية الممنوحة في المصارف التجارية التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة ما بين 2012 – 2020. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات الثانوية من نوع (Panel) من القوائم المالية الربعية للمصارف المدروسة، حيث تم تقدير نموذج انحدار خطي متعدد (MLR) باستخدام أسلوب المربعات الصغرى (Least Squares)، وأجريت جميع الاختبارات باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10. ويمكن تلخيص نتائج الدراسة بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمكونات هيكل الودائع على حجم الإقراض المصرفي.

تدعم هذه النتائج الرأي القائل بأن التمويل المستقر عن طريق الودائع وبالأخص الودائع الجارية يحسن من قدرة وحافز المصارف التجارية على منح القروض.

الكلمات المفتاحية: القروض؛ الودائع الجارية؛ الودائع الأجلة؛ ودائع المصارف؛ خلق الإئتمان.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	الفصل الأول: الإطار العام للبحث
2	1. مقدمة
3	2. مشكلة وتساؤلات البحث
3	3. فرضيات البحث
3	4. أهمية البحث
4	5. منهجية البحث
4	6. مجتمع البحث وعينته
4	7. حدود البحث
5	8. متغيرات ونموذج البحث
8-6	9. الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: الإطار النظري
9	المبحث الأول: الوساطة المالية في المصارف التجارية ومصادر واستخدامات تمويلها
10	1. مقدمة
11-10	2. الوساطة المالية ووظائف مؤسسات الوساطة المالية
12-11	3. مشكلة عدم تجانس المعلومات وتكلفة المعلومات
14-13	4. المصارف التجارية
17-14	5. مصادر تمويل المصارف التجارية
19-18	6. استخدامات التمويل في المصارف التجارية
20	المبحث الثاني: تحويل الأجل، خلق الإئتمان، والمخاطر المصرفية
21	1. تحويل الأجل وتحويل المخاطر
24-21	2. خلق الإئتمان
27-24	3. المخاطر المصرفية
28	4. خلاصة الفصل
29	الفصل الثالث: الإطار التطبيقي
36-30	تحليل البيانات
42-37	نماذج التقدير
43	اختبار الفرضيات
45-43	النتائج وتفسيرها
47-45	الخاتمة والتوصيات
49-48	المراجع
57-50	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
4	مفردات عينة البحث	1
22	آلية خلق الإئتمان	2
30	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث	3
34	نتائج اختبار (ADF) للمتغيرات عند المستوى	4
35	نتائج اختبار (ADF) للمتغيرات عند المستوى	5
35	نتائج اختبار (ADF) لسلسلة القروض إلى إجمالي الأصول عند الفرق الأول	6
36	نتائج اختبار (ADF) لسلسلة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع عند الفرق الأول	7
36	نتائج اختبار (ADF) لسلسلة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع عند الفرق الأول	8
36	نتائج اختبار (ADF) لسلسلة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع عند الفرق الأول	9
37	نتائج التقدير وفق النماذج: PRM, FRM, REM	10
39	نتائج اختبار (Hausman Test)	11
39	نتائج اختبار Redundant fixed effects – Likelihood ratio	12
40	نتائج نموذج الانحدار المعدل	13
41	نتائج اختبار Cross-Section Dependence Test للبواقي	14
42	نتائج اختبار (ADF) لسلسلة البواقي	15

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
5	نموذج البحث	1
32	التمثيل البياني لمتوسط القروض إلى إجمالي الأصول	2
33	التمثيل البياني لمتوسطات المتغيرات المستقلة	3
41	الإحصاءات الوصفية لبواقي نموذج الانحدار المعدل	4
42	التمثيل البياني لبواقي نموذج الانحدار المعدل	5

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

1. مقدمة
2. مشكلة وتساؤلات البحث
3. فرضيات البحث
4. أهداف وأهمية البحث
5. منهجية البحث
6. مجتمع وعينة البحث
7. حدود البحث
8. متغيرات ونموذج البحث
9. الدراسات السابقة

1. مقدمة

تعد المصارف التجارية كياناً جوهرياً ضمن اقتصاد أي دولة كونه صلة وصل بين أصحاب الفائض النقدي وأصحاب العجز النقدي، حيث أن النشاط الرئيسي لها يقوم على استقبال الودائع من العملاء المدخرين أصحاب الفائض النقدي واستخدامها لتقديم قروض لأصحاب العجز الذين يبحثون عن مصدر تمويل. تحقق المصارف التجارية عائداً من خلال الفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع وتلك المكتسبة من القروض. يعتمد هيكل التمويل لدى المصارف التجارية ككل المصارف على الرافعة المالية بشكل كبير بسبب استخدامها للودائع كمصدر أساسي لتمويل القروض التي تمنحها. يسمى هذا النشاط بعملية خلق الائتمان حيث تقوم القروض الممنوحة بخلق ودائع جديدة تسمح بدورها للمصارف بمنح قروض أخرى.

الودائع هي الأموال التي يضعها العملاء (المدخرون) لدى المصرف ويلتزم المصرف بإعادتها لهم عند الطلب أو بعد مرور مدة محددة. وبما أن الودائع تعتبر مصدر التمويل الرئيسي لنشاط الإقراض لدى المصارف التجارية فإن لها تأثيراً كبيراً على سيولة المصرف ومحددات الأداء الأخرى فيه.

هناك أنواع عديدة من الودائع منها تلك التي تدفع معدل فائدة لصاحبها، ومنها ودائع تسهل لأصحابها عمليات الدفع في حياتهم اليوم دون الحاجة لحمل النقود الورقية وذلك عن طريق الشيكات أو الدفع الإلكتروني.

أما القروض فهي الأصول الرئيسية للمصارف التجارية الحديثة، حيث أن الجزء الأكبر من أصول معظم المصارف في الاقتصادات المتقدمة هي عبارة عن قروض وتسهيلات إئتمانية أخرى. تتنوع أشكال القروض بشكل كبير من حيث سيولتها، فبعضها يمكن توريقه وإعادة بيعه، وجزء آخر من الصعب بيعه عند الحاجة. كما أن هناك معايير كثيرة يمكن للمصارف أن تتبعها في تصنيف قروضها (حسب الأجل، القطاع الاقتصادي، أو التصنيف الائتماني).

هناك العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر على حجم الإقراض الممنوح من قبل المصارف منها حجم وهيكل التمويل وبالأخص الودائع، حيث أن أي تغيير في حجم أو هيكل الودائع لدى أي مصرف من شأنه أن يؤثر على حجم القروض التي يقدمها هذا المصرف. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة الإئتمانية التي يتبعها المصرف في منح القروض تؤثر على قدرة المقترضين على الحصول على التمويل اللازم. كما يوجد عدد من العوامل الخارجية التي تؤثر على ذلك مثل معدل الاحتياطي القانوني الذي يفرضه المصرف المركزي، ومعدلات الفائدة السائدة، ومعدل التضخم، ومستوى دخل الفرد.

2. مشكلة وتساؤلات البحث:

لاحظ الباحث من خلال الاطلاع على القوائم المالية للمصارف التجارية الخاصة في سورية انخفاض معدل الإقراض المصرفي كنسبة من إجمالي أصول هذه المصارف خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفض متوسط نسبة القروض إلى إجمالي الأصول من حوالي 41% في بداية عام 2012 إلى أقل من 13% في عام 2020. هناك عدد من العوامل التي قد تكون سبباً لخوف المصارف من التوسع في منح القروض مثل مخاطر عدم السداد في الظروف السائدة في سورية، معدل التضخم المرتفع، التقلبات في أسعار الصرف، وهيكلة الودائع المصرفية غير المستقر بسبب عدم وجود جهاز مصرفي جاذب للودائع بشكل كاف. من خلال تحليل البيانات في الملحق رقم (1) والاطلاع على الرسوم البيانية في الملحق رقم (2) تبين للباحث أن حركة أنواع الودائع كنسبة من إجمالي الودائع تراكمت مع تغيرات في نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، مما طرح التساؤل التالي لدى الباحث:

- هل توجد علاقة بين كل من مكونات هيكل الودائع المصرفية وحجم الإقراض المصرفي؟

3. فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول.
- الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

4. أهمية البحث:

تحتاج الفترة القادمة إلى زيادة وتيرة الاستثمار، ويعتبر الإقراض المصرفي أهم قنوات التمويل للاستثمارات. تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على إحد أهم مكونات هذه القناة وهو هيكل تمويل المصارف التجارية، وبالأخص هيكل الودائع لديها. وما يزيد من ضرورة معالجة هذا الموضوع هو أن المصارف في سورية تعتمد على المنهج التقليدي للوساطة المالية بعيداً عن المنهج الحديث الذي يعتمد على الأنشطة السوقية.

5. منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اطلع على المراجع والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، وقام بجمع البيانات الثانوية من القوائم المالية الربعية للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وتحليلها.

6. مجتمع البحث وعينه:

تمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي في سورية، واقتصرت عينة البحث على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (باستثناء المصارف الإسلامية) وعددها 11 مصرف وذلك لتوفر بيانات الإفصاح المالي لها بشكل ربعي. يوضح الجدول رقم (1) المصارف التجارية التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

جدول 1: مفردات عينة البحث

الرمز	اسم المصرف	الرمز	اسم المصرف
BOJS	بنك الأردن سورية	BBSF	بنك بيمو السعودي الفرنسي
SHRQ	بنك الشرق	BBS	بنك بيبيلوس - سورية
FSBS	فرنسبنك - سورية	BSO	بنك سورية والمهجر
SGB	بنك سورية والخليج	ARABS	البنك العربي
QNBS	بنك قطر الوطني - سورية	IBTF	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
		BASY	بنك عودة سورية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

7. حدود البحث:

- الحدود الزمانية: اقتصرت على الفترة الممتدة من الربع الثالث لعام 2012 وحتى نهاية عام 2020 وكانت البيانات مقبولة خلال هذه الفترة مع قليل من القيم المفقودة.
- الحدود المكانية: اقتصر البحث على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية نظراً لالتزامها بالإفصاح عن بياناتها المالية وانتظام البيانات الربعية.

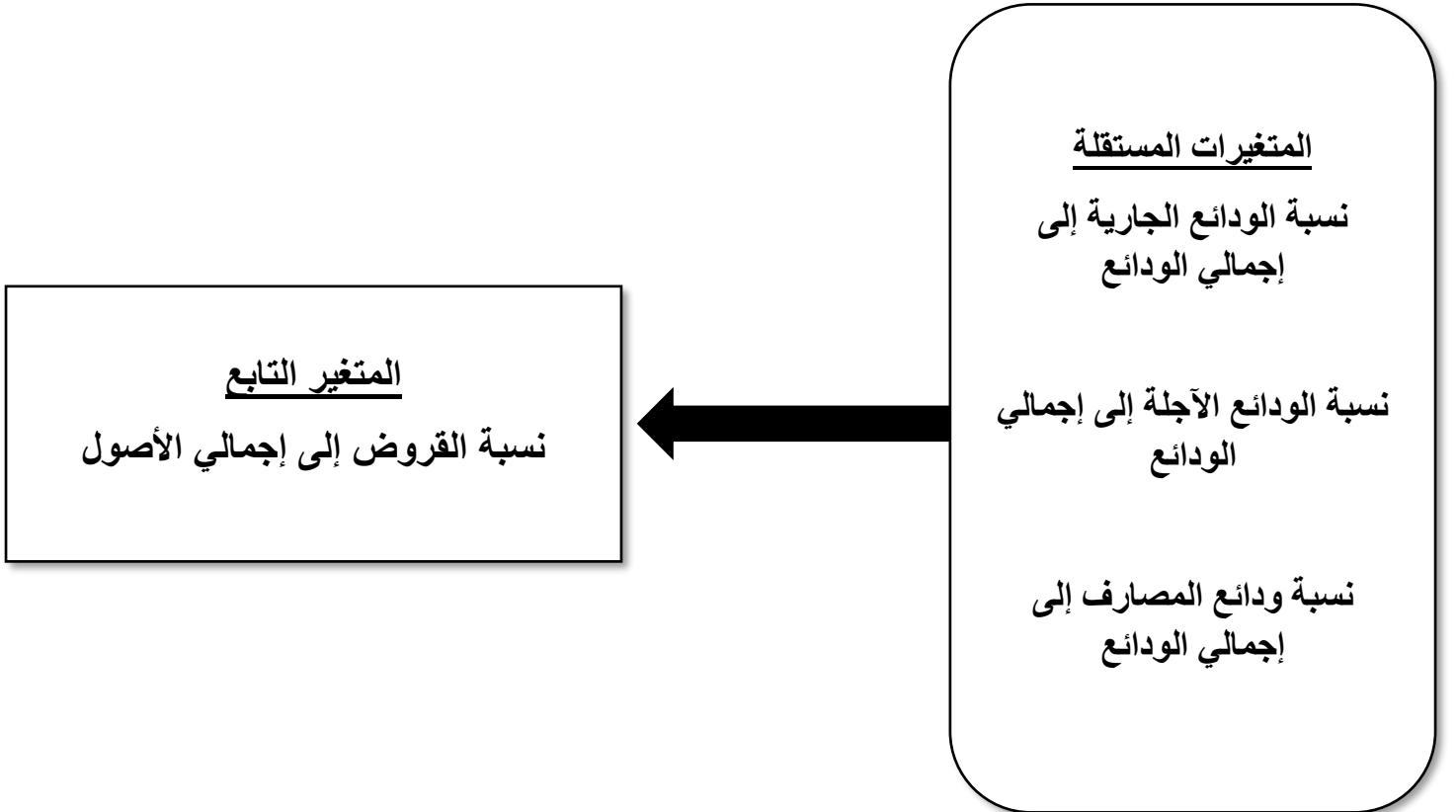
8. متغيرات ونموذج البحث:

المتغيرات المستقلة لنموذج البحث هي حجم كل نوع من الودائع في المصارف منسوبة إلى إجمالي الودائع فيها. أما المتغير التابع فهو حجم القروض الممنوحة منسوبة إلى إجمالي الأصول، وقد اعتمد الباحث على صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة لقياس حجم القروض في المصارف دون التطرق إلى تفاصيل مكوناته وذلك لعدم توفر بيانات متكاملة وموحدة بين المصارف عنها.

لم يأخذ الباحث بحجم ودائع التوفير والودائع المجمدة في المصارف بسبب عدم إفصاح جميع المصارف عن بيانات هذه الودائع أو عدم تقديمها لخدمة ودائع التوفير. وبالتالي اعتبر الباحث حجم إجمالي الودائع عبارة عن مجموع الودائع الجارية والأجلة وودائع المصارف دون ودائع التوفير والودائع المجمدة. وكان نموذج البحث على الشكل التالي:

الشكل رقم (1)

نموذج البحث



9. الدراسات السابقة:

9.1. دراسات باللغة العربية:

- دراسة (حمود وآخرون، 2008) بعنوان: "تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الأداء المصرفي (مصرف الرشيد/حالة تطبيقية)"

هدفت الدراسة لتحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى (الودائع، القروض والتسهيلات الإئتمانية) على كفاءة الأداء المصرفي وكان مجال الدراسة هو مصرف الرشيد للفترة 1991-1999م. اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط في اختبار الفرضيات وقياس أثر التغير في أسعار الفائدة على حجم الودائع المصرفية ومن ثم قياس تأثير ذلك في حجم القروض المصرفية الممنوحة. خلصت الدراسة إلى أنه ليس لسعر الفائدة تأثير كبير في حجم الودائع المصرفية وأن هنالك عوامل أخرى غير سعر الفائدة. كما وجدت الدراسة علاقة طردية كبيرة بين حجم الودائع وحجم القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة.

- دراسة (النويران، 2019) بعنوان: "قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الأردنية (دراسة حالة بنك القاهرة - عمان)"

هدفت هذه الدراسة لتحديد أثر التغير في سعر الفائدة على القرارات المتعلقة بحجم الودائع المصرفية ومعرفة أثر التغيرات في حجم الودائع المصرفية على حجم القروض المصرفية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على أسئلتها وفرضياتها بالتطبيق على بنك القاهرة-عمان عن المدة 2011-2015م.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة وحجم الودائع لأجل وحجم ودائع التوفير. في حين لم ترصد الدراسة علاقة قوية بين متوسط سعر الفائدة المرجح والودائع الجارية. كما دلت النتائج على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية على اختلافها وحجم القروض المصرفية.

- دراسة (بن بوزيد) بعنوان: "النمذجة القياسية لتأثير حجم الودائع على الأداء الإئتماني للبنوك التجارية" هدفت هذه الدراسة لتقديم نموذج قياسي لتأثير حجم الودائع المصرفية على حجم الإئتمان في مصرف (Société Generale Banque) الجزائر خلال الفترة 2002-2005. استخدمت الدراسة المنهج

الوصفي في الجانب النظري من الدراسة بالاعتماد على مجموعة من المراجع العلمية وعلى المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال تحليل السلاسل الزمنية لقيم الودائع والقروض لديه. توصلت الدراسة لوجود ارتباط مشترك في المدى الطويل وعلاقة بين متغيري الدراسة (حجم الإئتمان وحجم الودائع المصرفية). وكانت العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية قوية نوعاً ما حيث كان معامل الارتباط بينهما 0.8743.

9.2. دراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة (Hossain et al, 2013) بعنوان: **“Deposit Behavior and Its Impact on Loans: A Case Study on Rajshahi Krishi Unnayan Bank (RAKUB) Bangladesh”**

“سلوك الودائع وأثره على القروض”

تناولت هذه الدراسة أهمية نشاطي قبول الودائع و توظيفها في تقديم القروض، فسلوك الإيداع مهم جداً لاستكمال أي عملية مصرفية جنباً إلى جنب مع استرداد القروض. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على نموذج الانحدار ذي المتغيرين لتحليل ومعالجة البيانات التجريبية على الودائع والقروض في بنك RAKUB، Bangladesh . أظهرت النتائج أن سلوك الودائع يؤثر في الإقراض إلى حد كبير. فقيمة معامل الانحدار تشير إلى أن المتغيرين، القروض والودائع يرتبطان ارتباطاً إيجابياً للغاية.

- دراسة (Park et al, 2015) بعنوان: **“Evaluation on the usefulness of the loan-to-deposit ratio regulation – From the macro prudential policy perspective”**

“تقييم لفائدة قانون تنظيم نسبة القروض إلى الودائع – من منظور السياسة الماكرو احترازية”

تبنت هذه الورقة منظور السياسة الماكرو احترازية لتقييم فعالية نسبة القروض إلى الودائع في المصارف المحلية الكورية، فالتنظيم الرقابي الذي أدخلته السلطات الكورية بعد أزمة الرهون العقارية عام 2008 هدف بالدرجة الأولى إلى تحسين ظروف السيولة في البنوك المحلية وكبح الاعتماد المتزايد للمصارف الكورية على مصادر التمويل السوقية.

تم تطبيق نموذج انحدار على بيانات من نوع Panel بحيث كان المتغير التابع هو مؤشر الارتباط بين المؤسسات المالية والمتغيرات المستقلة هي حصة المصرف من تمويل الجلمة وعدد من الخصائص المالية للمصرف (الرافعة المالية وحجم الأصول وحصة الأصول السائلة و معدل كفاية رأس المال). تشير نتائج التحليل المقطعي إلى أنه مع انخفاض حصة البنك في تمويل الجلمة، ينخفض مؤشر الترابط بين المؤسسات المالية ($\Delta\text{CoVaR value}$).

من منظور السلسلة الزمنية، إذا انخفضت حصة المصرف في تمويل الجلمة فإن مسابرة التقلب الدوري للإقراض المصرفي تنخفض مع ضعف الارتباط بين معدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والإقراض. يُعتقد أن هذا يُظهر أن قانون نسبة القروض إلى الودائع كان بمثابة أداة فعالة للسياسة الاحترازية الكلية من خلال إضعاف الترابط بين المؤسسات المالية ومسابرة التقلبات الدورية في الإقراض المصرفي.

• دراسة (Girotti, 2018) بعنوان: "The effects of monetary policy on the composition of bank deposits and on loan supply"

"آثار السياسة النقدية على تشكيل الودائع المصرفية وعلى عرض القروض"

تناولت هذه الدراسة دور التنوع في هيكل الودائع في سلوك الإقراض المصرفي خاصة ضمن سياق إجراءات السياسة النقدية. بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لبيانات القطاع المصرفي الأميركي في حالة المستوى، خلصت هذه الدراسة إلى أن فعالية السياسة النقدية التقييدية ترتفع مع زيادة اعتماد المصارف على الودائع الجارية غير المدرة للفائدة. بعبارة أخرى إن المصارف التي تعتمد بشكل أكبر على الودائع الجارية (ذات التكلفة المنخفضة) تكون على استعداد أقل لإبدال هذه الأخيرة بودائع لأجل بتكلفة أعلى وذلك تحت ضغط ميل أصحابها لسحبها نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة السائدة في بيئة سياسة نقدية انكماشية. لذلك تفضل المصارف تخفيض حجم ميزانيتها عن طريق تخفيض حجم الإقراض المتاح في الاقتصاد.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث المكان (المصارف التجارية الخاصة في سورية) والفترة الزمنية المدروسة (2012-2020). وركزت الدراسة الحالية من جهة المتغيرات المستقلة على مكونات هيكل الودائع في المصارف التجارية كنسب من إجمالي الودائع بدلاً من حجم الودائع نفسه، كما أضافت نسبة ودائع المصارف لدى بعضها إلى إجمالي الودائع كمتغير مستقل.

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: الوساطة المالية في المصارف التجارية ومصادر واستخدامات تمويلها

1. مقدمة
2. الوساطة المالية (Financial Intermediation)
 - 2.1. تعريف الوساطة المالية والوسيط المالي
 - 2.2. وظائف مؤسسات الوساطة المالية
3. مشكلة عدم تجانس المعلومات وتكلفة المعلومات
 - 3.1. تكلفة المعلومات (Information Cost)
 - 3.2. المعلومات غير المتجانسة (Asymmetric Information)
 - 3.3. الاختيار المعاكس (Adverse Selection)
 - 3.4. المشكلة الأخلاقية (Moral Hazard)
 - 3.5. تكلفة المعاملات (Transaction Cost)
 - 3.6. الوساطة المالية في حل مشاكل المعلومات
4. المصارف التجارية (Commercial Banks)
 - 4.1. وظائف المصارف التجارية
 - 4.2. خصائص المصارف التجارية
5. مصادر تمويل المصارف التجارية
 - 5.1. الودائع (Deposits)
 - 5.2. اتفاقيات إعادة الشراء (Repo)
 - 5.3. السندات (Bonds)
 - 5.4. الاقتراض من المصارف الأخرى والمصرف المركزي
 - 5.5. رأس المال (Capital)
6. استخدامات التمويل في المصارف التجارية (الأصول)
 - 6.1. النقد (Cash)
 - 6.2. القروض (Loans)
 - 6.3. الاستثمارات في الأوراق المالية (Securities)
 - 6.4. جميع الأصول الأخرى (Other Assets)

1. مقدمة: تلعب المصارف دورا جوهريا في اقتصاد الدول، حيث تعتمد ديموغرافية أي دولة بشكل كبير على هيكل المصارف في الادخار والاقتراض. تؤدي المصارف كمؤسسات وساطة مالية وظيفتين أساسيتين هما قبول الودائع ومنح القروض. تظهر الودائع في جانب الالتزامات والقروض في جانب الأصول في ميزانية المصارف. يقوم المصرف بدفع فائدة على الودائع التي يستقبلها ويتلقى فائدة على القروض التي يمنحها، ويسمى الفرق بين معدلي الفائدة بصافي هامش الفائدة.

2. الوساطة المالية (Financial Intermediation):

2.1. تعريف الوساطة المالية والوسيط المالي:

الوساطة المالية هي نشاط يقوم على استقبال التمويل من مصدر واستخدام هذا التمويل في منح القروض أو الدخول في استثمارات أخرى. بمعنى آخر الوساطة المالية تعني أخذ دور الوسيط بين الكيانات الاقتصادية (الأفراد أو الشركات أو الدول) التي لديها فائض من النقد وتلك التي ترغب في الاقتراض لتمويل نشاطاتها.¹

أما الوسيط المالي فهو كيان مالي خاص يؤدي دورا فعالا في توزيع وتخصيص الأموال، في حين أن هناك ظروفًا قد تصعب التعامل المباشر بين المقرضين (المدخرين) والمقترضين في الأسواق المالية. تتضمن مؤسسات الوساطة المالية مؤسسات الإيداع، شركات التأمين، شركات الاستثمار المنظمة، بنوك الاستثمار، وغيرها من المؤسسات المالية. ويمكن أيضا تقسيم الوسطاء الماليين إلى فئتين:

- المؤسسات المالية المصرفية
- المؤسسات المالية غير المصرفية

2.2. وظائف مؤسسات الوساطة المالية:

- تجميع المدخرات: قبول الأموال من عدد كبير من المدخرين الصغار من أجل تقديم قروض كبيرة للمقترضين.
- الحفظ والمحاسبة (safekeeping and accounting): الاحتفاظ بمدخرات المودعين بشكل آمن وتمكينهم من الوصول لأنظمة الدفع، وتزويدهم بكشوف حسابات تمكنهم من تتبع حركة حساباتهم.
- توفير السيولة: السماح للمودعين بتحويل أصولهم المالية إلى نقد بسرعة وسهولة وبتكلفة منخفضة.
- توزيع الخطر: تمكين المستثمرين من تنويع الاستثمارات الصغيرة.

¹ K. Dilley, Essentials of Banking. Canada, 2008, p4.

- جمع ومعالجة البيانات المالية.

كما تساعد الوساطة المالية على حل عدة مشاكل قد توجد في النشاطات المالية المباشرة والتي تنشأ بسبب عدم تجانس المعلومات (Information Asymmetry) وتكلفة المعلومات (Information Cost)، ومن هذه المشاكل:

- الاختيار المعاكس (Adverse Selection).

- المشكلة الأخلاقية (Moral Hazard).

- تكلفة المعاملات (Transaction Cost).

3. مشكلة عدم تجانس المعلومات وتكلفة المعلومات:

3.1. عدم تجانس المعلومات هو مصطلح يشير إلى أن المقترضين لديهم معلومات أكثر من المقرضين عن وضعهم المالي وعن مجال توظيف الأموال التي سيقترضونها. عدم التجانس هذا يشكل عائقاً أمام عمل الأسواق المالية. وهي مشكلة تشكل جانبا مهماً في التداول في الأسواق المالية حيث أنها تجعل من الصعب اتخاذ قرارات صحيحة عند إجراء الصفقة.

يؤدي وجود المعلومات غير المتماثلة إلى ظهور مشكلتي الاختيار السيء والمخاطر الأخلاقية.

3.2. تكلفة المعلومات: تلعب المعلومات دوراً هاماً في هيكل الأسواق المالية والمؤسسات المالية التي تتطلب كماً كبيراً من المعلومات المعقدة لتؤدي وظيفتها بشكل جيد. عندما تصبح تكلفة الحصول على المعلومات عالية جداً تتوقف الأسواق عن العمل.²

3.3. الاختيار المعاكس: هو مشكلة مصدرها وجود معلومات غير متكافئة في مرحلة ما قبل الصفقة: هناك بديهة تقول أن الأفراد الأكثر تعرضاً لمخاطر الائتمان (احتمال عدم الدفع) هم الأكثر سعياً للحصول على القروض. نظراً لأن مشكلة الاختيار السيء تزيد من فرص تقديم قروض ذات مخاطر إئتمانية عالية، فقد يقرر المقرضون عدم إعطاء أي قروض حتى ولو كان مستوى المخاطر الإئتمانية السائدة في السوق جيداً.

3.4. المشكلة الأخلاقية: تنشأ المخاطر الأخلاقية في مرحلة ما بعد توقيع الصفقات: عادة ما يكون المقرض معرضاً لخطر أن ينخرط المقرض في أنشطة غير مرغوب فيها (من وجهة نظر المقرض) لأنها تقلل من احتمال سداد القرض. بالتالي وجود المخاطر الأخلاقية يؤثر سلباً على حافز المقرضين لتقديم قروضهم.

² Cecchetti & Schoenholtz, Money, Banking, and Financial Markets. 5th Ed. USA 2017, p289.

3.5. تكلفة المعاملات: تعتبر تكاليف المعاملات مشكلة كبيرة في آلية عمل الأسواق المالية، حيث أن صغار المستثمرين يعانون من ارتفاع هذه التكاليف كعمولة السمسرة بالنسبة لرأس المال الذي يريدون استثماره، حيث تشكل هذه التكاليف جزءاً كبيراً من تكلفة شراء الأسهم أو غيرها من الاستثمارات. كما أن ارتفاع تكاليف المعاملات يشكل عائقاً لدى هؤلاء المستثمرين يمنعهم من التنوع في استثماراتهم لأن عدداً كبيراً من الاستثمارات الصغيرة يؤدي إلى تكاليف معاملات عالية جداً.

في الوقت ذاته، إذا رغب صغار المستثمرين الدخول في بعض أشكال الاستثمار كإصدار سندات، لن يتمكنوا من ذلك لأن رأس المال المتوفر لديهم للاستثمار صغير ولا يكفي لشراء السندات التي قد تكون أصغر فئاتها أكبر من رأس مالهم.

3.6. الوساطة المالية في حل مشاكل المعلومات: يستطيع الوسطاء الماليون كالمصارف جمع المعلومات عن المقترضين بشكل أفضل من التمويل المباشر من خلال النماذج التي يطلب من المقترضين تعبئتها بالإضافة لجمع وتحليل بياناتهم المالية وتاريخهم الائتماني ومراقبة حركة حساباتهم المصرفية والتحقق من وجود ضمانات لقدرتهم على السداد. كما تستطيع أيضاً التأكد من نوع النشاط الذي ينوي المقترض استخدامه التمويل فيه. وبعد دراسة ملف المقترض بشكل كامل تقوم بإعطائه درجة أو تصنيف ائتماني (Credit Score) يساعدها في اتخاذ قرار منح الائتمان من دونه.³

تساعد هذه العملية على حل مشكلتي الاختيار المعاكس والخطر الأخلاقي في مجال الإقراض. كما تمتد قدرة الوسطاء الماليين في دراسة ملفات الكيانات الاقتصادية خارج إطار الإقراض المصرفي، حيث توجد مؤسسات مالية كبيرة تقوم بتحليل البيانات المالية للشركات التي ترغب في الحصول على تمويل من الأسواق المالية عن طريق إصدار الأسهم أو السندات، ومن ثم تعطي كلاً منها تصنيفاً ائتمانياً يدل على جودة وأمان الأوراق المالية المصدرة من قبل هذه الشركات. ويصعب على الشركات صاحبة التصنيف الائتماني السيء الحصول على تمويل في هذه الحالة.⁴

يساعد الوسطاء الماليون أيضاً في التقليل من تكاليف المعاملات عن طريق أنظمة متطورة لجمع المعلومات تسمح لها بالحصول على المعلومات بسهولة وتكلفة منخفضة، وعن طريق اقتصاديات الحجم فتقوم بجمع الأموال للدخول في استثمارات كبيرة كإصدار عدد كبير من الأسهم حيث أن تكلفة السمسرة لا تختلف كثيراً في هذه الحالة عن تكلفة السمسرة عند شراء عدد صغير من الأسهم.

³ Ibid., 289.

⁴ Ibid., 289.

4. المصارف التجارية (Commercial Banks):

المصرف التجاري هو مؤسسة تقبل الودائع وتستخدم العائدات لتقديم قروض استهلاكية وتجارية وعقارية وتيسر المدفوعات عن طريق القيود الدفترية بطرق مختلفة بحيث تقلل من الحاجة الفعلية للنقود. تم إنشاء هذه المصارف في الأصل لتلبية احتياجات الأعمال، وتخدم العديد منها الآن العملاء الأفراد أيضاً. تميل المصارف التجارية إلى التخصص كمصارف مجتمعية أو إقليمية أو إقليمية كبرى أو مراكز مالية. تحتفظ المصارف التجارية بأموال العملاء وتمنح القروض مقابل رسوم تحرير الشيكات والفوائد المحصلة من القروض. يمكن أن تكون هذه المصارف إما مصارف تجزئة أو مصارف بالجملة أو كليهما. تتضمن خدمات صيرفة التجزئة فروعاً تتعامل مع عامة الناس والمتاجر والشركات الصغيرة جداً. وهي تغطي الحسابات الجارية وتسهيلات الشيكات وحسابات التوفير وتسهيلات القروض مثل السحب على المكشوف والقروض الشخصية والرهن العقاري. تغطي الخدمات المصرفية بالجملة إقراض الكيانات الأكبر مثل الشركات والحكومات. كما تشمل أنشطة مثل أسواق المال والعملات الأجنبية والتمويل من أجل التجارة.

4.1. وظائف المصارف التجارية: بشكل عام يمكن تقسيم الوظائف التي تؤديها المصارف التجارية إلى فئتين هما الوظائف الأساسية التي تتكون من قبول الودائع ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية وخلق الودائع التي تعد من أهم وظائف المصارف التجارية، والوظائف الثانوية التي تشمل خدمات الدفع ومتابعة الحساب والخدمات الاستشارية وغيرها.⁵

4.2. خصائص المصارف التجارية:

- رقابة المصرف المركزي: تتأثر أعمال المصارف التجارية برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليه، حيث أن للمصرف المركزي سلطة الرقابة على المصارف العاملة في الدولة، وتحديد النسب الخاصة بنشاطها مثل نسبة الإحتياطي القانوني، ونسبة السيولة، وتحديد أسعار الخصم، وتسعير بعض الخدمات.
- التعدد والتنوع حيث تتعدد المصارف التجارية وتنوع تبعاً لحاجة النشاط الاقتصادي إلى النقود الورقية والمعدنية و المصرفية ، وحسب طبيعة التعاملات . وتنتشر فروع المصارف التجارية بين الأماكن المختلفة حسب التوزيع المكاني (الجغرافي) لهذا النشاط أو أزمة ممارسته.

⁵ Gomez & Clifford, Financial Markets, Institutions and Financial Services, India, 2008, p181-182.

- إختلاف النقود المصرفية عن النقود القانونية في قوة الإبراء، وتزايد قوة إبراء النقود المصرفية بالمزيد من الثقة في أدوات المصارف التجارية وأعمالها، وبزيادة الوعي المصرفي وإنتشاره بين السكان، وبالتعامل السليم بالقواعد والأنظمة والتعليمات التي تحكمه.
- تحقيق الأرباح: تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق الأرباح من خلال جميع الأعمال التي تمارسها.

5. مصادر تمويل المصارف التجارية:

المصارف التجارية هي مؤسسات مالية تعتمد بشكل كبير على الرفع المالي في تمويل عملياتها، حيث أن معدل الرفع المالي فيها أعلى بكثير من غيرها من القطاعات الاقتصادية ففي معظم القطاعات غير المالية لا يتجاوز معدل الرفع المالي 50%، بينما في القطاع المصرفي غالباً ما يتجاوز هذه المعدل 90% ولولا محددات اتفاقية بازل لمستوى الرفع المالي في المصارف لتجاوز 95% أيضاً خاصة عند احتساب البنود خارج الميزانية العمومية للمصرف (Off-Balance Sheet Items).

تحصل المصارف التجارية على الأموال اللازمة لتمويل عملياتها من عدة مصادر مثل الاقتراض في الأسواق المالية أو من مصارف أخرى أو عن طريق إصدار سندات، ولكن أهم مصدر تمويل تعتمد عليه هو الودائع التي تشكل عادة نسبة أعلى من 80% من التزاماتها.

5.1. الودائع (Deposits): هي الأموال التي يضعها العملاء لدى المصرف ويلتزم المصرف بإعادتها لهم عند الطلب أو بعد مدة محددة أو عند انتهاء فترة إخطار بطلبها.

تعد الودائع مصدر التمويل الرئيسي لمعظم المصارف وبذلك يكون لها تأثير كبير على سيولة المصرف. تستخدم المصارف هذه الودائع لتمويل العديد من الأنشطة (بشكل رئيسي منح القروض). يعطي المصرفيون أهمية كبيرة لهيكل الودائع لأن النتائج الجيدة للعمليات المصرفية تعتمد بشكل جزئي على قاعدة من الودائع الأساسية، حيث يجب على إدارة المصرف النظر ليس فقط لنمو الودائع، بل أيضاً لطبيعة هيكل هذه الودائع. حتى يتم استثمار الأموال المودعة بشكل جيد، على إدارة المصرف أن تكون قادرة على تحديد نسبة الودائع المستقرة من إجمالي الودائع، بالإضافة إلى كل من الودائع غير المستقرة والودائع الموسمية.⁶

⁶ Commercial Banks Examination Manual. Section 3000.1, Deposit Account, 2011, p1.

أنواع الودائع: هناك العديد من أنواع الودائع التي قد تعتمد عليها المصارف، من أهمها:

- الودائع الجارية (Transaction Deposits): هي حسابات بنكية تسمح للمودع بكتابة الشيكات إلى طرف ثالث أو الدفع إلكترونياً أو عن بعد وسحب النقود من الصراف الآلي. تدفع هذه الودائع لصاحبها عند الطلب ولذلك تسمى أيضاً بالودائع تحت الطلب. لا يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع ويأخذ عمولة على الخدمات التي يقدمها لأصحابها مثل كشوف الحسابات الشهرية وخدمات الدفع الإلكتروني.
- هناك نوع من الودائع الجارية يسمى (Negotiable Order of Withdrawal) والذي يدفع فائدة بالإضافة إلى توفير خدمات الشيكات، لكن نظراً لأن هذه الودائع تتطلب لفتحها حداً أدنى عالياً نسبياً أمام ما يرغب المستهلكون في الاحتفاظ به في حسابهم المصرفي الجاري، فإن الحسابات الجارية التقليدية لا تزال شائعة أكثر.⁷
- يمكن اعتبار الودائع الجارية من أكثر أنواع الودائع استقراراً في حال وجود نظام مصرفي متطور لأنها في هذه الحالة نادراً ما تخرج من النظام المصرفي، بل تنتقل الأموال من حساب جاري إلى آخر المصرف نفسه أو في مصرف آخر، وبهذه الحالة لن يكون لدى المصارف مخاوف كبيرة من استخدام هذه الودائع لتمويل أنشطتها.
- الودائع الآجلة (Term Deposits): لا يمكن سحب هذه الودائع عند الطلب مثل الودائع الجارية، بل يوجد مدة محددة حتى تاريخ الاستحقاق. تدفع هذه الودائع لصاحبها فائدة مقابل عدم سحبها حتى تاريخ الاستحقاق، حيث أنها لا تدفع فائدة في حال سحبها بشكل مبكر أو يتم خصم فوائد عدة أشهر. يختلف معدل الفائدة المدفوع على هذه الودائع بين المصارف وحسب تاريخ الاستحقاق في المصرف نفسه.
- النوعان الأكثر شيوعاً من الودائع الآجلة هما شهادات الإيداع بحجم صغير (Retail) وهي أكثر الودائع الآجلة انتشاراً ولكن لا يمكن تداولها في سوق ثانوي، وشهادات الإيداع القابلة للتداول (Negotiable) تقدمها بعض المصارف الكبيرة للشركات والتي يمكن تداولها في السوق الثانوية، وتتطلب حداً أدنى عالياً من المبلغ المطلوب إيداعه.
- ودائع التوفير (Saving Deposits): تشبه هذه الودائع الودائع الآجلة من حيث أن لها تاريخ استحقاق وأنها تدفع فائدة لصاحبها، ولكن القيود المتعلقة بسحب هذه الودائع قليلة.

⁷ Mishkin, *The Economics of Money, Banking and Financial Markets*. 12th Ed. USA, 2019.

عادة ما تدفع هذه الودائع معدل فائدة منخفض للتعويض عن قلة القيود على السحب، وتتطلب وجود حد أدنى ضمن حساب الإيداع بشكل مستمر حتى يتم دفع الفائدة.

• ودائع المصارف (Interbank deposits): تقوم المصارف بإيداع الأموال لدى مصارف أخرى على شكل ودائع جارية أو لأجل بالعملة المحلية أو بعملة أجنبية، وذلك من أجل تسهيل إتمام العمليات المصرفية اليومية بينها.

• ودائع بالعملات الأجنبية (Foreign Currency Deposits): يحتاج المصرف الذي يمارس نشاطه على المستوى الدولي أن يقترض ويقترض بالعملة الأجنبية. يمكن إيداع بعض الودائع بالعملات الأجنبية مثل الدولار الأمريكي من قبل السكان المحليين والأجانب.

إن قبول هذه الودائع يعرض المصرف لمخاطر سعر الصرف، وبالتالي سيتعين على المصرف التحوط ضد تقلبات العملة، والطريقة الأكثر شيوعاً هي مطابقة الاستحقاق من خلال الاحتفاظ بمبلغ معادل من الأصول المحررة بالعملة المحلية.

العوامل المؤثرة في هيكل الودائع: تتأثر الودائع المصرفية بمجموعة من العوامل من أهمها:

○ **دخل الأفراد:** إن زيادة دخل الأفراد من شأنها أن تزيد من قدرتهم على الادخار وبالتالي زيادة حجم الودائع لدى المصارف بكافة أنواعها.

○ **حجم النقد في التداول:** إن الأساس النقدي الذي يتحكم به المصرف المركزي يؤثر على حجم الودائع المصرفية، فعند زيادته تزداد معه الودائع الأساسية في المصارف.

○ **الاستقرار السياسي والاقتصادي:** توفر هذا العامل يؤدي إلى زيادة حجم الودائع المصرفية والعكس صحيح.

○ **العادات والتقاليد:** تتمثل هذه العادات باكتناز الأفراد للأموال خارج الجهاز المصرفي أو بعدم قبول بعض فئات المجتمع بإيداع أموالهم في المصارف بسبب اعتقاداتهم الدينية.

○ **المركز المالي للمصرف:** تؤثر قوة المركز المالي لأي مصرف على ثقة الجمهور به وبالتالي استعدادهم لإيداع أموالهم فيه.

○ **سعر الفائدة:** تؤدي التغيرات في أسعار الفائدة إلى تغيير اتجاه الأفراد من ناحية إيداعهم للأموال فإذا ارتفعت اتجه الأفراد لإيداع أموالهم على شكل ودائع لأجل أو توفير تدفع لهم فائدة، وإذا انخفضت يتجهون لطرق أخرى في توظيف أموالهم.

5.2. **اتفاقيات إعادة الشراء (Repo):** تتمثل اتفاقية إعادة الشراء ببيع أوراق مالية من قبل طرف إلى آخر مع اتفاق لإعادة شرائها في تاريخ وسعر محددين. قد تستخدم المصارف اتفاقية إعادة الشراء كمصدر للأموال عندما تتوقع الحاجة إلى السيولة ليضعة أيام فقط. يقوم المصرف ببساطة ببيع بعض أوراقه المالية إلى شركة أو مصرف آخر لديه فائض مؤقت في الأموال ويشتري تلك الأوراق المالية مرة أخرى بعد ذلك بوقت قصير. بذلك يمكن اعتبار هذه الاتفاقية بمثابة قرض بضمان هو الأوراق التجارية.

5.3. **السندات (Bonds):** كغيرها من الشركات، تمتلك المصارف بعض الأصول الثابتة مثل الأراضي والمباني والمعدات. غالباً ما يكون لهذه الأصول عمر متوقع يبلغ 20 عاماً أو أكثر ويتم تمويلها من مصادر طويلة الأجل مثل إصدار السندات.

تستخدم المصارف السندات كمصدر للتمويل بشكل أقل من معظم الشركات الأخرى لأن لديها أصول ثابتة أقل من الشركات الغير مالية التي تستخدم أصولاً ثابتة للإنتاج مثلاً. لذلك، فإن المصارف لديها حاجة أقل للأموال طويلة الأجل.

5.4. **الإقتراض من المصارف الأخرى أو المصرف المركزي:** يمكن للمصارف الإقتراض من بعضها لتلبية احتياجات السيولة قصيرة الأجل مثل تصحيح اختلالات في رصيد الأموال قصيرة الأجل لديها. عادة ما تكون هذه القروض لمدة عدة أيام أو يوم واحد فقط ويمكن تجديدها يومياً. قد يكون مصرف ما مقرضاً في يوم وقد يكون مقترضاً في اليوم التالي وذلك بسبب تغير رصيده من الأموال بشكل يومي. (يمكن للمصارف أيضاً الإقتراض من المصرف المركزي لأجل قصير، وغالباً ما يشار إلى هذا الشكل من الإقتراض من قبل البنوك بالإقتراض في نافذة الخصم.)

5.5. **رأس المال (Capital):** يتم جمع رأس مال المصرف عن طريق بيع الأسهم أو من الأرباح المحتجزة. في كلتا الحالتين، لا يلتزم المصرف بدفع الأموال لحاملي الأسهم عند تاريخ استحقاق معين، وهذا ما يميز رأس مال المصرف عن جميع مصادر الأموال الأخرى التي تمثل التزاماً مستقبلياً على المصرف لإرجاع الأموال للمقرضين.

رأس مال المصرف هو وسيلة للتحوط ضد انخفاض قيمة أصوله والتعرض لحالة عدم الملاءة المالية (التزامات تتجاوز الأصول). لا تفضل المصارف زيادة رأس مالها بشكل كبير لأن ذلك يؤدي إلى تخفيض الرفع المالي، لذلك تفضل تمويل أصولها عن طريق الالتزامات.

6. استخدامات مصادر تمويل المصارف التجارية (الأصول):

كما ذكر سابقاً، النشاط الرئيسي للمصارف التجارية هو قبول الودائع واستخدامها لمنح قروض وتسهيلات إئتمانية أخرى. لكن بالطبع هناك أصول أخرى يجب عليها الاحتفاظ بها كالأصول الثابتة أو احتياطات نقدية، أو أصول قد تختار شرائها للاستثمار. بشكل عام يمكن تقسيم أصول المصارف التجارية إلى 4 فئات هي:

6.1. النقد (Cash):

يجب أن تحتفظ المصارف ببعض النقد كاحتياطات لتلبية متطلبات الاحتياطي التي يفرضها المصرف المركزي وللحفاظ على بعض السيولة وتلبية أي طلبات سحب من قبل المودعين. نظراً لأن المصارف لا تكسب دخلاً من النقد فإنها تحتفظ فقط بالقدر الضروري منه للحفاظ على درجة كافية من السيولة.

6.2. القروض (Loans):

القروض هي الأصول الرئيسية للمصارف التجارية الحديثة، حيث أن أكثر من 50% من أصول معظم المصارف التجارية هي قروض.⁸ هناك عدد كبير من أنواع القروض التي تقدمها المصارف التجارية كالقروض التجارية والصناعية، القروض العقارية، القروض الاستهلاكية (كقروض السيارات وبطاقات الإئتمان)، القروض بين المصارف، وغيرها.

تتنوع هذه القروض بشكل كبير من حيث سيولتها، فبعضها كالقروض العقارية يمكن توريقها وإعادة بيعها، وبعضها قد يكون بيعها صعباً كقروض الأعمال الصغيرة.

كما أن هناك عدة معايير يمكن للمصارف استخدامها في تصنيف القروض ضمن محافظتها، حيث يمكن تصنيف القروض حسب الأجل أو القطاع الاقتصادي أو الحجم أو تصنيفها الإئتماني.

حتى تكون عملية الإقراض فعالة، هناك مجموعة من الشروط على أي مصرف أن يحققها مثل:

- وجود ودائع كافية.
- مهارات لتقييم المقترضين المحتملين ونشاطهم.
- وجود ضمانات كافية تضمن للمصرف حقه في حال التخلف عن السداد.
- مهارات قانونية للتوثيق ومهارات قانونية لتحصيل حقوق المصرف في حال التخلف من قبل المقترضين.
- القدرة على متابعة ومراقبة طرق استخدام القروض الممنوحة.
- القدرة على إدارة محفظة المصرف من القروض بشكل سليم.

⁸ Cecchitti & Schoenholtz, *Op. Cit.*, p300.

العوامل المؤثرة في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية:

- **النشاط الاقتصادي:** في حالة الانتعاش الاقتصادي تزداد الحاجة إلى الأموال وبالتالي يزداد الطلب على القروض، والعكس صحيح في حالة الركود الاقتصادي.
 - **العائد المتوقع من القرض:** إذا توقع المقترضون الحصول على عائد كافٍ من خلال توظيف مبالغ القروض سوف يسعون للحصول على قروض بشكل أكبر.
 - **أسعار الفائدة:** انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة زيادة الطلب على القروض بسبب انخفاض تكلفة التمويل، والعكس صحيح.
 - **سياسة المصرف المتبعة:** قد تتبع المصارف سياسة متشددة في منح الائتمان مما يؤدي إلى صعوبة في الحصول على القروض، أو سياسة متساهلة تسمح للشركات والأفراد بالحصول على القروض بسهولة. تعتمد المصارف في تحديد هذه السياسة على تحليلها للعوامل الاقتصادية والسياسية (مثل التضخم والاستقرار السياسي)، كما تؤثر القوانين التي يصدرها المصرف المركزي على هذه السياسة.
- نسبة القروض غير العاملة (Non-Performing Loans):** تعرف القروض غير العاملة على أنها القروض التي لم يتم دفع أقساطها لمدة تتجاوز 90 يوماً. يتم قياس نسبة القروض غير العاملة عن طريق تقسيم القروض الغير العاملة في المصرف على إجمالي القروض الممنوحة. تظهر هذه النسبة تحسن أو تراجع نوعية القروض الممنوحة، فكلما كانت النسبة أعلى كانت نوعية القروض الممنوحة أسوأ وكانت الخسارة المتوقعة أعلى.⁹

6.3. الاستثمارات في الأوراق المالية (Securities):

تلتجأ المصارف عادة إلى شراء أنواع مختلفة من الأوراق المالية حيث أن إحدى ميزات الاستثمار في الأوراق المالية بدلاً من القروض هي أن الأوراق المالية تميل لأن تكون أكثر سيولة. ومع ذلك فإنها تتوقع عادة تحقيق معدلات عائد أعلى على الأموال المستخدمة في تقديم القروض. ومن أنواع الأوراق المالية التي قد تشتريها المصارف الأوراق المالية الحكومية وأوراق الوكالات، السندات المحلية وسندات الشركات، والأوراق المالية المدعومة برهون عقارية.

6.4. جميع الأصول الأخرى (Other Assets):

تشمل هذه الفئة الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والمعدات، بالإضافة إلى أي أصل لا يندرج تحت أي من الفئات الثلاثة المذكورة سابقاً مثل سمعة المصرف.

⁹ European semester thematic factsheet, Banking sector and financial stability, 2017, p1.

المبحث الثاني: تحويل الآجال، خلق الائتمان، والمخاطر المصرفية

1. تحويل الآجال وتحويل المخاطر

1.1 تحويل الآجال (Maturity Transformation)

1.2 تحويل المخاطر (Risk Transformation)

2. خلق الائتمان (Credit Creation)

2.1 آلية خلق الائتمان

2.2 قيود عملية خلق الائتمان

2.3 التوسع الائتماني (Credit Growth)

3. المخاطر المصرفية (Bank Risks)

3.1 مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

3.2 المخاطر الائتمانية (Credit Default Risk)

3.3 مخاطر السوق (Market Risk)

3.4 مخاطر أسعار الفائدة (Interest Rate Risk)

3.5 المخاطر التشغيلية (Operational Risk)

3.6 مخاطر المعلومات (Information Risk)

4. خلاصة الفصل

1. تحويل الآجال والمخاطر:

1.1. تحويل الآجال (Maturity Transformation):

يعتمد هذا المبدأ على الاختلاف بين آجال الالتزامات والأصول (Mismatch) حيث تقوم المصارف بتحويل التزامات ذات أجل محدد (الودائع) إلى أصول ذات أجل أطول (قروض)¹⁰. تأتي أهمية هذه الوظيفة للمصارف من أنها تمكن المقترضين من الحصول على الإئتمان طويل الأجل وتضمن للمودعين ودائع قصيرة الأجل ذات سيولة عالية. تتخبط المصارف في تحويل الآجال لكسب الفرق بين معدلات الفائدة على الأجل الطويل والقصير. لكن القيام بذلك يعرض المصرف لمخاطر الإئتمان والسيولة وأسعار الفائدة، فهناك احتمال التخلف عن السداد من قبل المقترضين وحاجة لتجديد الالتزامات قصيرة الأجل بشكل دائم حتى تستطيع المصارف الاستمرار بتقديم القروض ولمنع حدوث أزمة سيولة لديها. وبالإضافة إلى ذلك، فالزيادة غير المتوقعة في معدلات الفائدة للأجل القصير تزيد بدورها من مصاريف الفائدة لدى المصرف.

من خلال ما سبق يمكن رؤية أن تحويل الآجال بشكل مبالغ فيه هو أمر غير مرغوب من وجهة نظر الاستقرار المالي للمصارف لأن ذلك يمكن أن يشكل مصدر تهديد ليس فقط على مستوى المصارف بشكل فردي (حتى ذات التصنيف العالي منها)، بل على النظام المالي ككل ومثال على ذلك هو أزمة الرهن العقاري 2007-2009.

1.2. تحويل المخاطر (Risk Transformation):

من خلال النظر إلى مبدأ تحويل الآجال يمكن رؤية أن المصارف تقوم بعملية تحويل للمخاطر، حيث تكون المخاطر التي يتحملها المودعون عند إيداعهم في المصرف أقل من المخاطر التي كانوا سيتحملونها لو قاموا بإقراض أموالهم بشكل مباشر أو بالدخول في استثمارات في سوق الأوراق المالية مثلاً. أما المصرف فيتحمل مخاطر أكبر من خلال إعطاء قروض طويلة الأجل بالاعتماد على التزامات قصيرة الأجل.

لكن المصارف تقوم أيضاً بتقليل مخاطرها قدر الإمكان عبر التنويع في استثماراتها ومحفظتها قروضها ومن خلال دراسة ملفات المقترضين بشكل دقيق وطلب ضمانات كافية منهم.

2. خلق الإئتمان (Credit Creation):

يعد خلق الإئتمان إحدى أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية، ويقصد بهذه العملية مد السوق بنوع من النقود أو وسائل الدفع والتي تؤثر بالتالي في كمية النقود المعروضة. بالرغم من أن إصدار النقود

¹⁰ Howells & Bain, Financial Markets and Institutions. 5th Ed. England, 2007, p9.

هو في يد المصرف المركزي فقط إلا أن المصارف التجارية لديها القدرة على زيادة حجم النقود المعروضة في الاقتصاد عن طريق قبول ودائع الأفراد ومن ثم منح القروض.

2.1. آلية خلق الائتمان: عندما يقوم المصرف بإعطاء قرض، لا تتم هذه العملية من خلال إعطاء المقترضين

مبالغ كبيرة على شكل نقود ورقية، بل يقوم المصرف بإضافة مبلغ القرض إلى حسابهم المصرفي، وبذلك يتم خلق وديعة جديدة كما يمكن القول أن المصرف قد خلق نقوداً جديدة. لذلك فقد سمي بعض الاقتصاديين الودائع المصرفية بمنبع للنقود التي تخلق عن طريق موافقة المصرفيين على منح القروض¹¹.

يستطيع المصرف استخدام الوديعة الإضافية التي خلقها لمنح قرض جديد لمقترض آخر مما يؤدي إلى خلق وديعة مرة أخرى، ويكون المصرف قادراً على الاستمرار في هذه العملية كما هو مبين في الجدول رقم (2). (افتراض الباحث أن مصرفاً تجارياً يقوم بقبول وديعة أولية مقدارها 1000 وحدة نقدية، وأن معدل الاحتياطي القانوني الذي يفرضه المصرف المركزي 10%)

جدول 2: آلية خلق الائتمان (الودائع)

الاحتياطي القانوني LRR	القروض Loans	الودائع Deposits	
100	900	1000	قبول الوديعة الأولية
90	810	900	خلق أول وديعة
81	729	810	خلق وديعة مرة ثانية
...
...
1000	9000	10000	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نرى كيف تؤدي عملية خلق الائتمان إلى زيادة العرض النقدي في الاقتصاد، حيث تسمى أيضاً بعملية خلق النقود. ويمكن معرفة كمية النقود التي يستطيع المصرف خلقها عن طريق ضرب الوديعة الأولية التي يقبلها المصرف بمعامل يسمى مضاعف النقود (Money Multiplier) يتم

حسابه على الشكل التالي:

$$Money\ multiplier = \frac{1}{LRR}$$

¹¹ McLeay et al. "Money Creation in the modern economy", 2014, p16.

معدل الاحتياطي القانوني في الجدول هو 10%، وبالتالي يكون مضاعف النقود يساوي 10، أي أن المصرف الذي قام بقبول 1000 وحدة نقدية كوديعة أولية يستطيع خلق ودائع يصل مجموعها بالإضافة للوديعة الأولية إلى 10000 وحدة نقدية (1000 × 10%)، كما يستطيع منح قروض يصل مجموعها إلى 9000 وحدة نقدية، وذلك بافتراض عدم وجود تسرب للنقود خارج الجهاز المصرفي وبقائها ضمنه. يمكن للمصرف خلق الائتمان عن طريق بطاقات الائتمان أيضاً، فعندما يستخدم عملاء المصرف بطاقاتهم الائتمانية لشراء السلع والخدمات يؤدي ذلك إلى زيادة رصيدهم المدين وبالتالي ودائعهم لدى المصرف مما يؤدي إلى زيادة قدرة المصرف على تقديم قروض جديدة. مثلما يشكل منح القروض زيادة في العرض النقدي، فإن قيام المقترضين بسداد القروض أو دفع العميل لرصيده المدين على بطاقة الائتمان يلغي أثر عملية خلق الائتمان التي حصلت عند منح القرض واستخدام بطاقة الائتمان، وتسمى هذه العملية المعاكسة لخلق الائتمان (النقود، الودائع) بعملية تدمير الودائع أو النقود.

2.2. قيود عملية خلق الائتمان: لا تستطيع المصارف الاستمرار بخلق الائتمان دون أي قيود، فهناك مجموعة

من العوامل التي تحد من قدرة المصارف الفردية على خلق الودائع، وهي:

- **معدل الاحتياطي القانوني:** أول وأهم العوامل التي تحد من قدرة المصرف على خلق الائتمان هو معدل الاحتياطي القانوني الذي يفرضه المصرف المركزي على كافة المصارف في الاقتصاد. يتم فرض هذا المعدل لضمان توفر السيولة لدى المصارف عند الحالات الطارئة وحماية المودعين من احتمال عدم توفر السيولة في حال أرادوا سحب ودائعهم، حيث لا يسمح للمصارف بالتصرف بهذا الاحتياطي لمنح القروض¹².

وبالتالي كلما زاد معدل الاحتياطي القانوني كلما قلت قدرة المصارف على خلق الائتمان.

- **مدى توفر الودائع الأساسية:** يستطيع أي مصرف خلق الائتمان فقط في حال استقبال مقدراً من النقد على شكل وديعة أساسية. لذلك فإن كمية النقود (الأساس النقدي) الموجودة في أي دولة تضع حداً آخر لعملية خلق الائتمان. ويعتمد مقدار الأساس النقدي على السياسة النقدية للمصرف المركزي.
- **عامل الأمان في الإقراض:** تخلق المصارف مزيداً من الائتمان عن طريق إقراض الأموال، لكنها لا تقوم بذلك إلا إذا قدم المقترضون ضمانات كافية لقدرتهم على السداد. ومن هنا يمكن اعتبار أن عامل الأمان هذا الذي تطلبه المصارف عند منح القروض يشكل حداً لقدرتها على خلق الائتمان.

¹² Gomez & Clifford, *Op. Cit.*, p191.

- **نسبة التسرب:** إن حدوث تسرب للنقود من النظام المصرفي إلى خارجه أي ازدياد النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي يؤدي إلى انخفاض قدرة المصارف على خلق الائتمان.
- **الظروف الاقتصادية:** خلال فترات الازدهار الاقتصادي تزداد رغبة المقترضين في الحصول على التمويل والدخول في استثمارات. أما في الأزمات الاقتصادية فيترددون في الاستثمار وبالتالي يلجؤون للاقتراض بشكل أقل، ويمكن من خلال ذلك رؤية كيف تؤثر الظروف الاقتصادية على قدرة المصارف على خلق الائتمان.

2.3. التوسع الائتماني (Credit Growth): يمكن قياس التوسع الائتماني عن طريق قياس نسبة الزيادة في حجم الإقراض المصرفي للقطاع الخاص. كلما كان التوسع الائتماني أسرع كلما زاد خطر حدوث فقاعات أسعار الأصول المدفوعة بالتوسع الائتماني. تعد فقاعة أسعار العقارات في أزمة الرهون العقارية مثلاً عن فقاعات أسعار الأصول الناتجة عن التوسع الائتماني. من ناحية أخرى فإن الانكماش الائتماني من المرجح أن يكون مرتبطاً بصعوبة حصول الشركات والأفراد على التسهيلات الائتمانية، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME). بشكل أمثل، يجب أن تنمو التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص بشكل يقدم التمويل الكافي للاستثمارات، ولكن ليس لدرجة يسبب فيها فقاعات أسعار الأصول¹³.

3. المخاطر المصرفية (Bank Risks):

تتعرض المصارف لعدة أنواع من المخاطر نتيجة لطبيعة عملها ولأنها مؤسسات تعتمد على معدل رفع مالي عالي. تسعى المصارف لتحقيق الربح في جميع مجالات نشاطها مثل قبول الودائع ومنح القروض، والاستثمار في الأوراق المالية، وإدارة حسابات العملاء والسمسرة وغيرها. حيث تهدف دوماً لأن تكون الفائدة المدفوعة على التزاماتها أقل من العائد الذي تتلقاه على أصولها وذلك من أجل تعظيم ربحها. من خلال قيامها بهذه النشاطات وخاصة نشاطات قبول الودائع ومنح القروض والاستثمار في الأوراق المالية، تكون المصارف معرضة لمجموعة من المخاطر أهمها:

3.1 مخاطر السيولة (Liquidity Risk):

هي مخاطر عدم قدرة المصرف على تلبية التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة وغير المتوقعة الحالية والمستقبلية بكفاءة دون التأثير على عملياته أو وضعه المالي. تنشأ مخاطر السيولة عند وجود اختلافات في الأجل المستقبلية بين الأصول والالتزامات في ميزانية المصرف، حيث يجب توقع مثل هذه الاختلافات لضمان أن تكون تكلفة التمويل بالمستويات العادية ولتجنب

¹³ European semester thematic factsheet, *Op. Cit.*, p4.

تكاليف التمويل المرتفعة للغاية من خلال التمويل الطارئ. لذلك يجب تمويل فجوات السيولة الإيجابية (الأصول < الالتزامات) في الوقت المناسب، أما الفجوات السلبية فيترتب عليها نوع آخر من المخاطر هي مخاطر أسعار الفائدة¹⁴.

يتم تحليل فجوة مخاطر السيولة في المصارف في كل فترة زمنية لمعرفة ما إذا كان هناك تدفقات نقدية خارجية كبيرة تحتاج للقيام بإجراءات محددة. تعد هذه العملية سهلة عندما تكون مصادر التمويل والاستخدامات ذات تدفقات نقدية ثابتة، لكن هناك العديد من العوامل التي قد تجعلها عملية معقدة منها:

- صعوبة التوقعات المرتبطة بإنتاج القروض ومدى توفر التمويل.
- المنتجات المالية ذات التدفقات النقدية غير المؤكدة مثل الودائع الادخارية والبنود خارج الميزانية العمومية (Off Balance Sheet) كالقروض المتجددة (Revolving Credit).
- احتمال نمو القروض بشكل أسرع من الودائع وبالتالي يحتاج المصرف لتوفير السيولة عن طريق الاقتراض أو وسائل أخرى لكي يستطيع متابعة تقديم القروض.
- انخفاض مخزون السيولة بسبب أحداث غير متوقعة كالضرب بسمعة المصرف أو الظروف الاقتصادية وتغيرات السياسة النقدية.
- صعوبة التنبؤ بسلوك المودعين في الأزمات المالية خاصة في الدول النامية، فقد تتجه أعداد كبيرة من المودعين لسحب ودائعهم من المصرف فيما يسمى بظاهرة (Bank Run).

3.2. مخاطر الإئتمان (Credit Default Risk):

تعتبر من أكثر أنواع المخاطر المصرفية وضوحاً سواء بالنظر إلى طبيعة نشاطة الرئيسي (قبول الودائع ومنح القروض) أو من حيث الخسائر المحتملة المرتبطة بهذا النوع من المخاطر.

مخاطر الإئتمان هي مخاطر تخلف المقترض عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف عند الاستحقاق أو عدم السداد حسب المواعيد المتفق عليها. هناك العديد من الأسباب التي قد تجعل المقترض يتخلف عن السداد، فقد يكون غير قادر على الدفع بسبب الإفلاس أو لديه ضغوط مالية لا تسمح له بالدفع في الوقت المحدد، ويمكنه أيضاً أن يرفض الامتثال لسداد الدين (حالات الاحتيال مثلاً)، أو يمكن أن يكون التخلف عن السداد ناتجاً عن أسباب فنية أو تقنية مثل خلل في أنظمة المعلومات. هناك أيضاً خطر يتمثل في عدم قدرة المقترض على الدفع بسبب منع البلد الذي يقيم فيه جميع المدفوعات الأجنبية ويسمى هذا الخطر بخطر التحويل السيادي¹⁵ (Sovereign Transfer Risk).

¹⁴ Van Gestel & Baensens, Credit Risk Management. England, 2009.

¹⁵ Cecchitti & Schoenholtz, Op. Cit., p319.

يقوم المصرف بتقييم مخاطر التخلف عن السداد داخلياً عن طريق نظام Scoring، حيث يتم تحديد احتمال التخلف عن السداد على مستوى العملاء وليس على المنتجات المالية. عندما يتخلف المقترض عن سداد قرض أو التزام واحد، فمن المحتمل أن يتخلف عن سداد قروضه الأخرى أيضاً وفق مبدأ العدوى. في حال ارتفاع احتمال التخلف عن السداد يحاول المصرف تقليل مخاطر الخسارة من خلال طلب ضمانات بحيث يستطيع في حال تعثر المقترض استرداد الديون المستحقة والمدفوعات المتأخرة عن طريق الاستحواذ على الضمان وبيعه.

تكون مخاطر الائتمان من نوعين هما:

- مخاطر ما قبل التسوية (Pre-Settlement Risk): هي المخاطر المحتملة بسبب تقصير المقترض خلال فترة المعاملة، ويمكن أن تكون على مدى فترات طويلة بدءاً من وقت التعاقد حتى تسوية القرض.
- مخاطر عند التسوية (Settlement Risk): يتعرض المصرف لمخاطر التسوية عندما يكون دفع المستحقات أو تبادل التدفقات النقدية لا يتم مباشرة إليه وإنما عبر قنوات أخرى (مصرف آخر أو عدة مصارف)، وهي التي قد تتخلف عن السداد في وقت التبادل. يجب التنويه إلى أن التخلف عن السداد لا يعني بالضرورة خسارة كبيرة للمصرف لأن الخسارة في هذه الحالة تعتمد على النسبة المئوية التي يمكن للمصرف استردادها من المقترض المتعثر، كما يعتمد الاسترداد أيضاً على وجود الضمانات.

3.3 مخاطر السوق (Market Risk): تتخذ المصارف مراكز في السوق للاستثمار أو التحوط وتقليل

المخاطر في مراكزها الحالية، ولكن تترك هذه المراكز المصرف معرضاً لتقلبات السوق السلبية وغير المتوقعة. ومن أهم مصادر مخاطر السوق:

- تقلبات أسعار الأسهم: تتعلق هذه المخاطر بالدرجة الأولى باحتمال سيطرة الحركة الهابطة في أسعار أصول محفظة الأوراق المالية للمصرف. الأدوات المالية الرئيسية المعرضة لهذه التقلبات هي الأسهم العادية، والأوراق المالية القابلة للتداول، والمشتقات المالية.
- مخاطر العملة: تنشأ هذه المخاطر من تغيرات أسعار إحدى العملات مقابل عملة أخرى. يحدث ذلك عند دخول المصرف في استثمارات بعملات مختلفة (مثل شراء أسهم مقومة بعملة أجنبية) فتنشأ هنا مخاطر العملة بالإضافة لمخاطر الأسهم. كما أن منح المصارف للتسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية تعرضها لمخاطر العملة أيضاً.
- مخاطر أسعار الفائدة: والتي تتجسد في أن التغيرات في أسعار الفائدة على أوراق الدين (Securities) تسبب تغيرات في أسعار هذه الأوراق وهذا يندرج ضمن إطار المخاطر السوقية.

3.4. مخاطر أسعار الفائدة (Interest Rate Risk): يمكن رؤية مخاطر أسعار الفائدة من منظور إدارة أصول والتزامات المصرف أيضاً. تدفع المصارف فائدة على التزاماتها وتأخذ فائدة على التسهيلات الائتمانية التي تمنحها، وبذلك فإن أي تغير في معدلات الفائدة السائدة سيؤثر على الفائدة التي تدفعها على الائتمانات ذات معدل الفائدة المتغيرة والتي تأخذها من القروض ذات معدل الفائدة المتغيرة¹⁶. يعتبر تحليل الفجوة (Gap Analysis) من التقنيات الكلاسيكية لقياس مخاطر سعر الفائدة. تمثل هذه الفجوة الفرق بين قيم الأصول والخصوم ذات سعر الفائدة المتغير خلال فترة زمنية محددة. وتحدد الفجوة على الشكل التالي:

$$\text{Interest Rate Gap} = \text{Var. Rate Assets} - \text{Var. Rate Liabilities}$$

Var. Rate Assets هي الأصول ذات سعر الفائدة المتغير

Var. Rate Liabilities الخصوم ذات سعر الفائدة المتغير

وبالنظر لفجوة أسعار الفائدة يمكن معرفة ما إذا كان أي تغير في أسعار الفائدة السائدة سيؤثر إيجاباً أم سلباً على هامش الفائدة (Interest Margin) الذي يحققه المصرف من خلال العلاقة:

$$\Delta IM = \text{Interest Rate Gap} \times \Delta i$$

(Δi) هو التغير في معدل الفائدة السائد و (ΔIM) هو التغير في هامش الفائدة الذي يحققه المصرف.

3.5. المخاطر التشغيلية (Operational Risk): عرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية على أنها المخاطر الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بالأفراد والأنظمة أو الأحداث الخارجية بما فيها المخاطر القانونية، مثل فشل أنظمة الحاسوب لدى المصرف أو أي أخطاء فردية قد تؤدي إلى تأخير العمليات المصرفية.

3.6. مخاطر المعلومات (Information Risk): من البديهي أن العمل المصرفي يحتاج لمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لكي تستطيع تقييم جميع المخاطر السابقة والسيطرة عليها.

إن عدم توفر المعلومات اللازمة في الزمن الحقيقي يشكل عائقاً يمنع المصارف من تقييم المخاطر التي تكون معرضة لها بشكل فعال، خاصة في المصارف الكبيرة التي تمارس عملها على المستوى الدولي وتمتلك العديد من الكيانات التابعة التي تعمل في مختلف المجالات المالية، فإذا لم يكن لديها نظام سريع

¹⁶ Van Gestel & Baesens, *Op. Cit.*

وفعال لجمع وتقديم المعلومات التي تكون إدارة المصرف بحاجة لها، قد تواجه مشاكل تؤثر لا على وضعها المالي فحسب بل تسبب أزمات مالية لها تبعات كبيرة (مثل أزمة الرهن العقاري 2007-2009)¹⁷.

خلاصة الفصل

ناقش الباحث في بداية هذا الفصل مبدأ الوساطة المالية، حيث كان من الضروري التحدث عن أهمية الوساطة المالية ووظائف الوسيط المالي أولاً لأنها الدور الأساسي للمصارف التجارية. بعدها تطرق المبحث الأول لكل من وظائف المصارف التجارية وهيكل تمويلها واستخدامات هذا التمويل وبالأخص كل من الودائع والقروض. وتطرق المبحث الثاني لآلية عمل هذه المصارف من خلال شرح عملية خلق الإئتمان التي لها أهمية كبيرة في زيادة العرض النقدي، بالإضافة لمناقشة المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية.

من أجل دراسة واقع الوساطة المالية في المصارف التجارية في سورية، سيقوم الإطار التطبيقي للمبحث بدراسة العلاقة بين مكونات هيكل الودائع بالنسبة لإجمالي الودائع فيها وحجم الإقراض المصرفي ممثلاً بنسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

¹⁷ Cecchitti & Schoenholtz, Op.Cit., p320.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي

مقدمة

تحليل البيانات:

1. الإحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics)
2. التمثيل البياني للمتغيرات
3. اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF)

نماذج التقدير:

1. تحديد النموذج الأنسب

2. النموذج المعدل

اختبار فرضيات البحث

النتائج وتفسيرها

الخاتمة والتوصيات

مقدمة:

قام الباحث بإنشاء نموذج انحدار خطي متعدد (Multiple Linear Regression) باستخدام أسلوب المربعات الصغرى (Least Squares Method) للربط بين مكونات هيكل الودائع وحجم القروض المصرفية. تأخذ

$$Y = C + \beta_1 \times X_1 + \beta_2 \times X_2 + \dots + \beta_n \times X_n$$

معادلة الانحدار المتعدد الشكل التالي:

وتم أولاً تحليل البيانات عن طريق إجراء الإحصاءات الوصفية وتمثيلها بيانياً ومن ثم اختبار استقرار السلاسل الزمنية للبيانات.

اعتمد الباحث على برنامج (Eviews 10) الإحصائي للقيام بتحليل البيانات من نوع (Panel) وتقدير نموذج البحث واختبار الفرضيات. كما تم استخدام مستوى الدلالة 5% لتفسير نتائج الدراسة واختبار معنويتها.

تحليل البيانات:

1. الإحصاءات الوصفية:

يُظهر الجدول رقم (3) تلخيصاً للإحصائيات الوصفية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع التي تم جمعها من القوائم المالية للمصارف محل الدراسة، حيث يظهر المتوسط والوسيط وأعلى قيمة وأدنى قيمة والانحراف المعياري والالتواء والتقلطح وقيمة Jarque Bera لكل من المتغيرات.

جدول 3: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

	القروض إلى إجمالي الأصول	الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع	الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع	ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع
Mean	21.2703%	39.1095%	43.8594%	16.4179%
Median	20.2474%	36.4807%	43.8366%	14.3517%
Maximum	54.9869%	77.8311%	75.2560%	54.7346%
Minimum	1.8113%	7.8982%	14.9652%	0.00876%
Std. Dev.	0.116868	0.170942	0.137628	0.137903
Skewness	0.351485	0.418459	0.098426	0.820765

ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع	الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع	الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع	القروض إلى إجمالي الأصول	
2.877996	2.029266	2.592138	2.564640	Kurtosis
43.80363	15.86072	14.01297	11.05326	Jarque-Bera
0.000000	0.000360	0.000906	0.003979	Probability
63.70137	170.1745	151.7447	82.52892	Sum
7.359680	7.330330	11.30862	5.285670	Sum Sq. Dev.
388	388	388	388	Observations

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج Eviews.

بالنظر إلى جدول الإحصاءات الوصفية يمكن رؤية أن متوسط القروض إلى إجمالي الأصول هو 22.27%، وأن أعلى قيمة له هي 54.98%، وأدنى قيمة 1.181%، وهذه قيم منخفضة بالنسبة لغيرها من المصارف في دول أخرى حيث عادة من تكون نسبة القروض إلى إجمالي الأصول فيها أعلى من 70% وتصل أحيانا إلى 90%، بالإضافة إلى أن الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة كبير جداً.

بالنسبة لمتغير الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع، كان متوسطه 39.1%، وأعلى قيمة 77.83%، وأدنى قيمة 7.89%.

أما متغير الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع، فكان متوسطه 43.85%، وأعلى قيمة 75.25%، وأدنى قيمة 14.96%.

وكانت الفروقات في متغير ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع هي الأكبر حيث كان متوسطه 16.41% وأعلى قيمة 54.73% وأدنى قيمة 0.0087%، أي أنه في بعض المصارف هناك فترات اقتربت فيها قيمة هذا المتغير بشكل كبير من الصفر، ويمكن التأكد من ذلك بالنظر للرسوم البيانية في الملحق رقم (2).

تظهر قيمة اختبار Jarque Bera ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث تنص فرضية الصفرية H_0 على أن البيانات خاضعة للتوزيع الطبيعي، وتقبل عندما تكون القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من (0.05)، أما الفرضية البديلة H_1 فتتنص على أن البيانات غير خاضعة للتوزيع الطبيعي، وتقبل عندما تكون القيمة الاحتمالية أصغر (0.05). وبالنظر لاختبار Jarque Bera لكل من المتغيرات نرى أن القيمة الاحتمالية

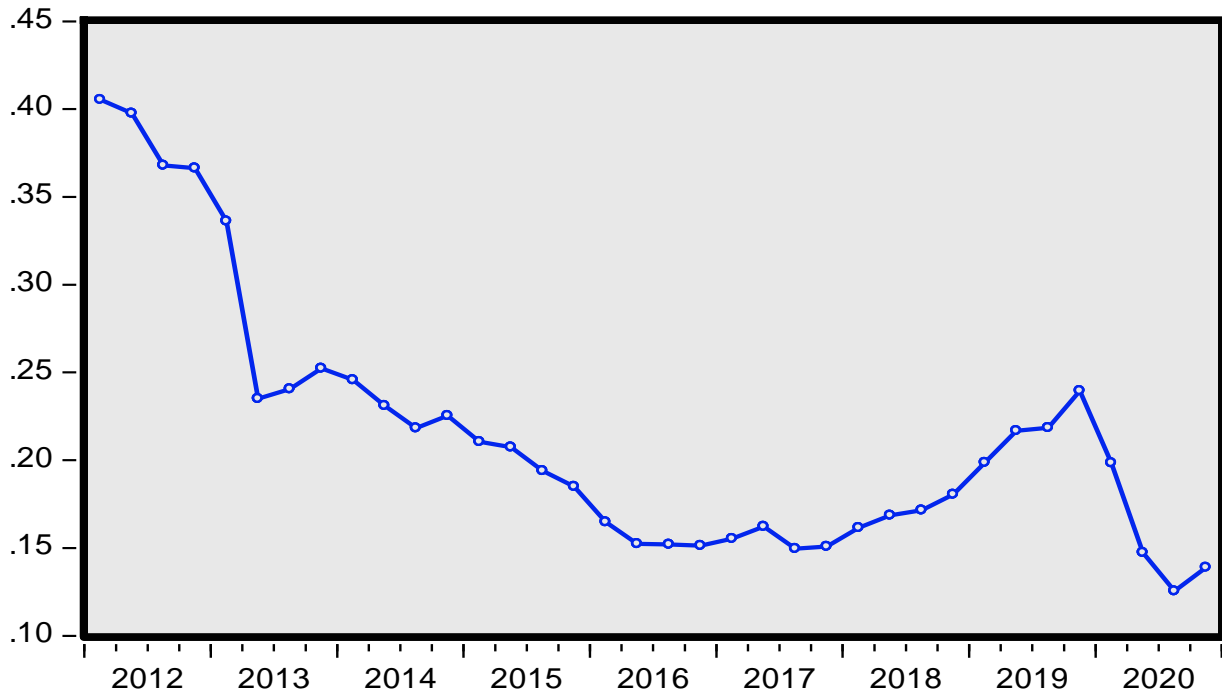
للاختبار أقل من (0.05)، أي أن المتغيرات المستقلة والمتغير التابع غير خاضعة للتوزيع الطبيعي وهذا أمر شائع في البيانات المالية للدول النامية وتلك التي تمر بأزمات اقتصادية. ويمكن رؤية عدم خضوع المتغيرات للتوزيع الطبيعي من خلال قيم معاملي الالتواء والتفلطح لكل منها أيضاً، حيث أنه كلما ابتعدت قيمة معامل الالتواء عن 0 وكلما ابتعدت قيمة معامل التفلطح عن 3، ابتعدت البيانات عن الخضوع للتوزيع الطبيعي.

2. التمثيل البياني للمتغيرات: اعتمد الباحث في التمثيل البياني على متوسط قيم المتغيرات بين المصارف، حيث يبين الشكل رقم (2) التمثيل البياني لمتوسط القروض إلى إجمالي الأصول.

الشكل رقم (2)

التمثيل البياني لمتوسط القروض إلى إجمالي الأصول

Mean of loans / assets



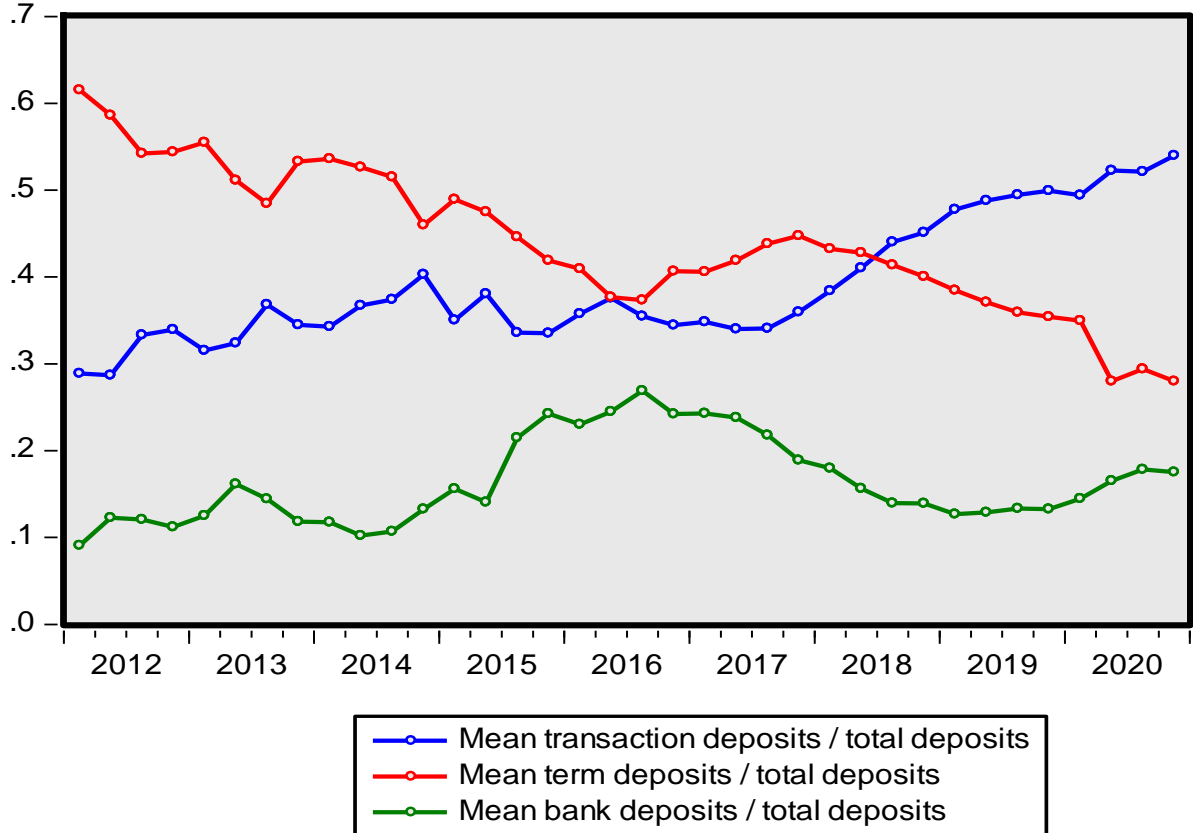
المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج Eviews.

يلاحظ في الشكل السابق أن متوسط نسبة القروض إلى الأصول شهد انخفاضاً كبيراً خلال عام 2012، ومن ثم استمر في الانخفاض ولكن بوتيرة أقل حدة من عام 2013 وحتى عام 2017، حيث كان هناك ارتفاع تدريجي في هذه النسبة في عام 2018 وبداية عام 2019، لتعود بعدها للانخفاض في نهاية عام 2019 واستمر ذلك في عام 2020.

ويبين الشكل رقم (3) التمثيل البياني لكل من متوسط الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع، متوسط الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع، ومتوسط ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع.

الشكل رقم (3)

التمثيل البياني لمتوسطات للمتغيرات المستقلة



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج Eviews.

يلاحظ في الشكل السابق ارتفاعاً تدريجياً لمتوسط نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع (باللون الأزرق) طوال الفترة الزمنية الممتدة من 2012 حتى 2020 مع توقف مؤقت لهذا الاتجاه بين عامي 2016 و 2017 عاد بعدها للارتفاع. وبالنسبة لمتوسط الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع (باللون الأحمر)، نلاحظ انخفاضاً تدريجياً خلال الفترة المدروسة مع ارتفاعات طفيفة مؤقتة عاد المتوسط بعدها للانخفاض. أما متوسط ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع (باللون الأخضر) فشهد ارتفاعاً تدريجياً انطلاقاً من 2012 وحتى بداية 2016 مع توقف مؤقت خلال هذه الفترة، ومن ثم بدأ بالانخفاض من نهاية عام 2016 وحتى عام 2019 ليعود بعدها للارتفاع بشكل خفيف في عام 2020.

3. اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF):

قام الباحث بإجراء اختبار ديكي فولر المطور (ADF) الذي يكشف عن وجود أو عدم وجود جذر وحدة، واللازم للتعرف على مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة من أجل تجنب إجراء انحدار زائف في حال عدم الاستقرار. تم إجراء الاختبار في ثلاث حالات هي (Individual Intercept)، (Individual Intercept and Trend)، و (None).

تنص الفرضية الصفرية H_0 للاختبار على أنه يوجد جذر وحدة للسلسلة الزمنية أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وتقبل هذه الفرضية عندما تكون القيمة الاحتمالية للاختبار أعلى من (0.05)، أما الفرضية البديلة H_1 فتتنبأ على أنه لا يوجد جذر وحدة للسلسلة الزمنية أي أن السلسلة الزمنية مستقرة وتقبل هذه الفرضية عندما تكون القيمة الاحتمالية للاختبار أصغر من (0.05).

تبين وجود جذر وحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات الأربعة عند المستوى كما هو موضح في الجدولين رقم (4) و (5)

جدول 4 : نتائج اختبار (ADF)

سلسلة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع		سلسلة القروض إلى إجمالي الأصول		Level
Prob	Statistic	Prob	Statistic	
0.9162	13.556	0.0007	49.537	Individual Intercept
0.5209	20.9973	0.3774	23.4372	Individual Intercept and Trend
1	3.77043	0.000	72.8587	None

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

جدول 5 : نتائج اختبار (ADF)

سلسلة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع		سلسلة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع		Level
Prob	Statistic	Prob	Statistic	
0.0414	34.7282	0.0909	31.2627	Individual Intercept
0.2719	25.5408	0.0651	32.7723	Individual Intercept and Trend
0.3942	23.1345	0.0002	54.0264	None

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

حيث أنه من خلال النظر للقيمة الاحتمالية للاختبار يظهر أن سلسلة القروض إلى إجمالي الأصول لا تستقر في حالة (Individual Intercept and Trend)، وسلسلة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لا تستقر في الحالات الثلاثة، وسلسلة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع لا تستقر في حالتها (Individual Intercept) و (Individual Intercept and Trend)، أما سلسلة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع فلا تستقر في حالتها (Individual Intercept and Trend) و (None).

وبالتالي تم أخذ المتغيرات المستقلة كلها عند الفرق الأول (1st Difference)، أما المتغير التابع فبدل أخذه عند الفرق الأول تم توليد متغير مستقل جديد هو المتغير التابع نفسه مع تباطؤ (Lag) ربع واحد¹⁸. وتبين عند إعادة اختبار (ADF) أن المتغيرات الأربعة مستقرة عند الفرق الأول (1st Difference) كما يظهر في الجداول رقم (6، 7، 8، 9).

جدول 6 : نتائج اختبار (ADF)

سلسلة القروض إلى إجمالي الأصول		First Difference
Prob	Statistic	
0.000	118.549	Individual Intercept
0.000	111.964	Individual Intercept and Trend
0.000	164.965	None

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

¹⁸ $D(X) = X_t - X_{t-1}$

جدول 7 : نتائج اختبار (ADF)

سلسلة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع		First Difference
Prob	Statistic	
0.000	142.064	Individual Intercept
0.000	117.249	Individual Intercept and Trend
0.000	198.089	None

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

جدول 8 : نتائج اختبار (ADF)

سلسلة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع		First Difference
Prob	Statistic	
0.000	137.143	Individual Intercept
0.000	110.543	Individual Intercept and Trend
0.000	192.664	None

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

جدول 9 : نتائج اختبار (ADF)

سلسلة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع		First Difference
Prob	Statistic	
0.000	120.009	Individual Intercept
0.000	94.0076	Individual Intercept and Trend
0.000	186.129	None

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

نماذج التقدير:

1. تحديد النموذج الأنسب:

تم تقدير نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير الانحدار.

قام الباحث بإدخال الفرق الأول للمتغيرات المستقلة (الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع، الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع، وودائع المصارف إلى إجمالي الودائع) مع تباطؤ ربع واحد وذلك لقياس أثر التغير في هيكل الودائع للفترة السابقة على المتغير التابع (القروض إلى إجمالي الأصول)، وجاءت نتائج الانحدار للنماذج الثلاثة على النحو التالي:

جدول 10 : نتائج التقدير وفق النماذج: PRM ، FEM ، REM

Dependent Variable: القروض إلى إجمالي الأصول

Method: Panel Least Squares

Periods included: 34

Cross-sections included: 11

Total panel (unbalanced) observations: 357

نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	البيان	
0.353725	0.35179	0.353725	D(Transaction deposits / total deposits(-1))	Coefficient
0.276673	0.277569	0.276673	D(term deposits / total deposits(-1))	
0.274373	0.272465	0.274373	D(bank deposits / total deposits(-1))	
0.929475	0.879707	0.929475	Loans / total assets(-1)	
0.007752	0.018213	0.007752	C	
0.080458	0.080494	0.081345	D(Transaction deposits / total deposits(-1))	Std. Error
0.084079	0.084128	0.085006	D(term deposits / total deposits(-1))	
0.080296	0.080323	0.081181	D(bank deposits / total deposits(-1))	
0.014088	0.01931	0.014244	Loans / total assets(-1)	
0.00336	0.004369	0.003405	C	

نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	البيان	
4.396408	4.370402	4.348474	D(Transaction deposits / total deposits(-1))	t-Statistic
3.290638	3.299383	3.254761	D(term deposits / total deposits(-1))	
3.417019	3.392124	3.379764	D(bank deposits / total deposits(-1))	
65.97489	45.55661	65.25557	Loans / total assets(-1)	
2.301638	4.169092	2.276543	C	
0	0	0	D(Transaction deposits / total deposits(-1))	Prob.
0.0011	0.0011	0.0012	D(term deposits / total deposits(-1))	
0.0007	0.0008	0.0008	D(bank deposits / total deposits(-1))	
0	0	0	Loans / total assets(-1)	
0.0219	0	0.0234	C	
0.924333	0.928077	0.924333	R-squared	
0.923473	0.925133	0.923473	Adjusted R-squared	
0.203168	0.203168	0.203168	Mean dependent var.	
0.108942	0.108942	0.108942	S.D. dependent var.	
0.030137	0.029808	0.030137	S.E. of regression	
0.3197	0.303882	0.3197	Sum squared resid	
-	755.2292	746.1711	Log likelihood	
1074.993	315.2211	1074.993	F-statistic	
0	0	0	Prob (F-statistic)	
1.63701	1.643448	1.63701	Durbin-Watson stat	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

لتحديد النموذج الأنسب من بين نماذج التحليل، قام الباحث باختبار النماذج السابقة للمفاضلة والاختيار بينها، حيث تم أولاً إجراء اختبار (Hausman test) للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، ويقوم هذا الاختبار على الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب وتقبل هذه الفرضية عندما تكون القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من (0.05)، أما الفرضية البديلة H_1 فتتنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب وتقبل عندما تكون القيمة الاحتمالية للاختبار أصغر من (0.05). وأظهرت نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية للاختبار هي (0.0026)، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب كما هو مبين في الجدول رقم (11).

جدول 11 : نتائج اختبار (Hausman test)

Test	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	16.315631	4	0.0026
Estimated cross-section random effects variance is zero. تباين التأثيرات العشوائية المقدرة هو 0			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

بعد استبعاد نموذج التأثيرات العشوائية، قام الباحث بالمفاضلة بين كل من نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة عن طريق إجراء اختبار (Redundant Fixed Effects – Likelihood ratio) الذي تنص فرضيته الصفرية H_0 على أن نموذج التأثيرات الثابتة غير ضروري، وفرضيته البديلة على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب. وقد أظهرت النتائج أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من (0.05)، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة غير ضروري والنموذج الأنسب هو نموذج الانحدار التجميعي كما هو مبين في الجدول رقم (12).

جدول 12: نتائج اختبار Redundant Fixed Effects – Likelihood ratio

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.7803	(10,342)	0.0629
Cross-section Chi-square	18.116294	10	0.053

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

2. النموذج المعدل:

بعد اختيار النموذج الأنسب، وبالعودة إلى نموذج الانحدار التجميعي في الجدول رقم (10)، قام الباحث بإجراء تحليل لبواقي للنموذج، حيث تبين أن بواقي النموذج غير خاضعة للتوزيع الطبيعي، وأن هناك ارتباطاً فردياً لبواقي النموذج بين المصارف المدروسة، أي أنه بالرغم من قيمة معامل التحديد المرتفعة والقيمة الاحتمالية ل (F-statistic) التي تدل على معنوية معامل التحديد عند مستوى دلالة (0.05)، وقيمة اختبار (Durbin-Watson) الواقعة ضمن المجال المقبول (1.5-2.5)، لا يمكن القول أن النموذج يفسر العلاقة بين المتغيرات بشكل جيد.

ولحل هذه المشكلة في النموذج، قام الباحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) بدلاً من المربعات الصغرى العادية (OLS)، مع إضافة أوزان للنموذج (Cross-Section SUR) من أجل تحسين اختبارات البواقي. وكانت نتائج الانحدار للنموذج المعدل على النحو التالي:

جدول 13 : نتائج نموذج الانحدار المعدل

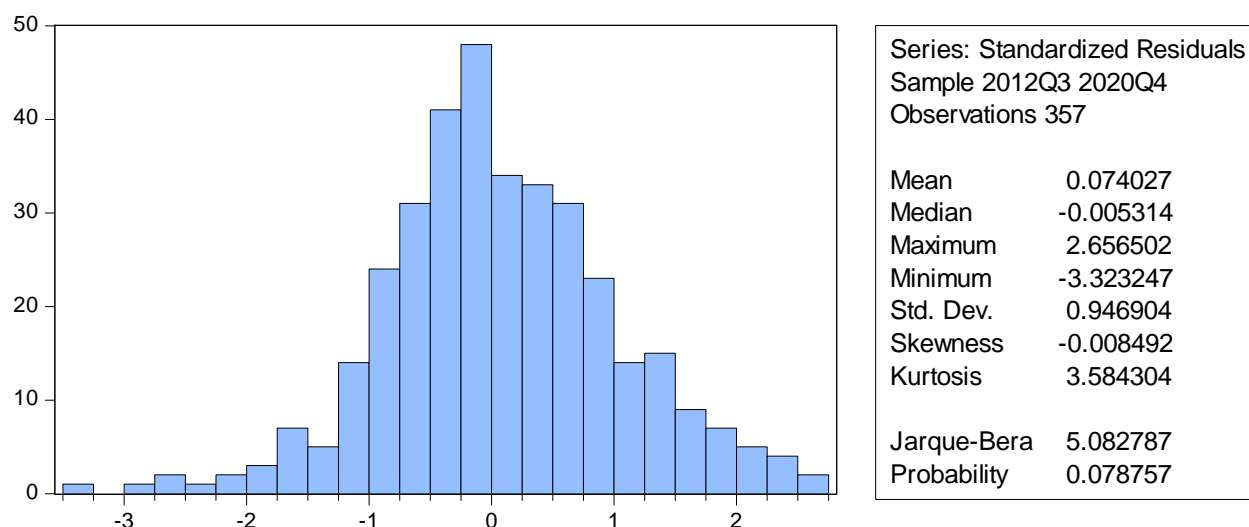
Dependent variable: Loans_t_Assets				
Method: Panel EGLS (Cross-Section SUR)				
Sample: 2012 Q3 2020 Q4				
Periods included: 34				
Cross-sections included: 11				
Total panel (unbalanced) observations: 357				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.000	5.019755	0.067973	0.341209	D(Transaction deposits / total deposits(-1))
0.0001	4.084912	0.071136	0.290586	D(term deposits / total deposits(-1))
0.0001	4.065994	0.069774	0.283702	D(bank deposits / total deposits(-1))
0.000	111.7253	0.00844	0.942921	Loans / total assets(-1)
0.8267	0.219143	0.002203	0.000483	C
4.247827	Mean dependent var.		0.975489	R-squared
5.72147	S.D. dependent var.		0.97521	Adjusted R-squared
318.9284	Sum squared resid		0.951865	S.E. of regression
1.770186	Durbin-Watson stat		3502.173	F-statistic
			0.000	Prob (F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

عند تحليل بواقي النموذج المعدل تبين أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث كانت القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque Bera أكبر من (0.05) كما هو مبين في الشكل رقم (4)، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن البيانات خاضعة للتوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (4)

الاحصاءات الوصفية لبواقي نموذج الانحدار المعدل



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

وعند إجراء اختبار الارتباط الفردي لبواقي النموذج المرجحة (Cross-Section Dependence Test) الذي تنص فرضيته الصفرية H_0 على أنه لا يوجد ارتباط فردي بين بواقي النموذج، وفرضيته البديلة H_1 على أنه يوجد ارتباط فردي بين بواقي النموذج، تبين أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من (0.05) كما هو واضح في الجدول رقم (14)، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية، أي أنه لا يوجد ارتباط فردي بين بواقي النموذج.

جدول 14 : نتائج اختبار Cross-Section Dependence Test

Residual Cross-Section Dependence Test		
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals		
Test	Statistic	Prob
Pesaran CD	1.091670	0.2750

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

كما أن قيمة اختبار (Durbin-Watson) كانت (1.770186)، وهي قيمة تقع ضمن المجال المقبول عادة (1.5 – 2.5)، أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للسلسلة الزمنية لبواقي النموذج $(\varepsilon_t = \phi\varepsilon_{t-1} + \hat{\varepsilon}_t)$.
يبيّن الجدول رقم (15) أن البواقي تستقر عند المستوى (Level) في الحالات الثلاث، حيث كانت القيمة الاحتمالية لاختبار (ADF) أصغر من (0.05)، ويبيّن الشكل رقم (5) التمثيل البياني للبواقي.

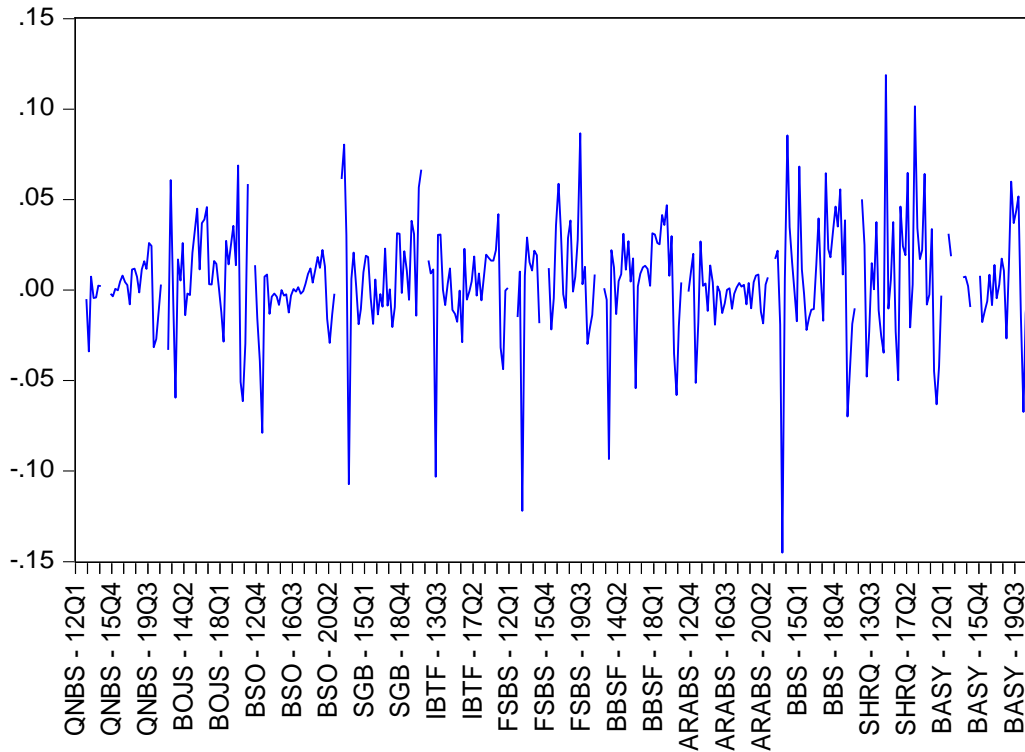
جدول 15: نتائج اختبار (ADF) لسلسلة بواقي النموذج

Prob.	Statistic	Level
0.000	139.666	Individual Intercept
0.000	110.974	Individual Intercept and Trend
0.000	201.318	None

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

الشكل رقم (5)

التمثيل البياني لبواقي نموذج الانحدار المعدل



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes.

اختبار فرضيات البحث

من خلال إجراء الانحدار الخطي المتعدد باستخدام أسلوب المربعات الصغرى العامة (GLS) مع وضع أوزان (Cross Section SUR)، وبالنظر إلى قيمة ومعنوية معاملات الانحدار لكل من المتغيرات المستقلة في الجدول رقم (13)، تبين وجود علاقة معنوية بين النمو في نسب الودائع الجارية والآجلة وودائع المصارف إلى إجمالي الودائع، وحجم الإقراض المصرفي ممثلاً بنسبة بالقروض إلى إجمالي الأصول.

وقد بلغ معامل التحديد المعدل للانحدار (Adjusted R-squared) 97.521% وكانت معنوية التقدير إجمالاً جيدة (Prob. (F-statistic) = 0.000)، مما يشير إلى أن 97.521% من التغيرات في نسبة القروض إلى إجمالي الأصول يمكن تفسيرها عن طريق نموذج الانحدار الذي تم تقديره.

وقد أخذت معادلة الانحدار الصيغة التالية:

$$\text{loans/assets} = 0.000483 + (0.341209 \times \text{trandep}) + (0.290586 \times \text{termdep}) + (0.283702 \times \text{bankdep}) + (0.942921 \times \text{loans/assets}(-1))$$

حيث: loans/assets(-1) هو نسبة القروض إلى إجمالي الأصول مأخوذاً بتباطؤ ربع واحد

trandep هو الفرق الأول لنسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع بتباطؤ ربع واحد

termdep هو الفرق الأول لنسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع بتباطؤ ربع واحد

bankdep هو الفرق الأول لنسبة وداائع المصارف إلى إجمالي الودائع بتباطؤ ربع واحد

النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. هناك أثر إيجابي ومعنوي لنمو نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع في الربع السابق على معدل الإقراض المصرفي في الربع الحالي.
2. هناك أثر إيجابي ومعنوي لنمو نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع في الربع السابق على معدل الإقراض المصرفي في الربع الحالي.
3. هناك أثر إيجابي ومعنوي لنمو نسبة وداائع المصارف إلى إجمالي الودائع في الربع السابق على معدل الإقراض المصرفي في الربع الحالي.

تفسير النتائج:

تعتبر الودائع الجارية أكثر الودائع استقراراً في الدول التي فيها جهاز مصرفي متقدم بالإضافة لعدم اضطراب المصارف لدفع الفائدة عليها، وبالتالي الزيادة في نسبة هذه الودائع تزيد من قدرة وحافز المصارف على الإقراض. ولكن يوجد شك بمدى استقرارية الودائع الجارية في سورية بسبب ضعف الوعي المصرفي في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية (بطاقات الإئتمان) في تسوية المعاملات، أي بمعنى آخر سيعرض هذا الوعي الضعيف الودائع الجارية إلى احتمال السحب مما يجعلها أقل استقراراً. من المتوقع أن انخفاض استقرارية الودائع الجارية في المصارف السورية يجعلها –وبشكل مخالف للقطاع المصرفي في الدول المتقدمة- من أقل أنواع الودائع المستخدمة لتمويل القروض. ولكن بالعودة إلى النتائج في جدول الانحدار رقم (13)، نجد أن معامل الانحدار المرتبط بنسبة الودائع الجارية يؤثر بشكل إيجابي في شرح التغيرات في معدل الإقراض وهذا على عكس ما كان متوقعاً .

فيما يتعلق بمكون هيكل الودائع الآخر وهو الودائع الآجلة، فمن المتوقع أن تسهم بشكل إيجابي في زيادة قدرة المصارف على الإقراض. هذا الأمر مفهوم بالنظر إلي أنه كلما زادت آجال هذه الودائع كلما زادت قدرة المصرف على توقع مواعيد وحجم المسحوب منها، وهذا يساعد المصرف على صياغة سياسة مستقرة للإقراض. وبالنظر إلى النتائج في جدول الانحدار رقم (13)، نجد أن معامل الانحدار المرتبط بنسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع يؤثر إيجابياً في تفسير التغيرات في نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

أما بالنسبة لمكون ودائع المصارف لدى بعضها، فعادة ما تلجأ المصارف التجارية إلى إيداع جزء من أموالها لدى المصارف الأخرى العاملة في السوق المصرفي، وذلك من أجل إدارة عملياتها اليومية المشتركة بين بعضها، وهذا الأمر مفهوم إذا تذكرنا أن وديعة كل مصرف لدى مصرف آخر هي بمثابة أصل سائل للمصرف المودع. ولكن بالنسبة للمصرف المستقبل للوديعة تعتبر الوديعة غير مستقرة لأنها معرضة للسحب دائماً، وبالتالي من المتوقع أنه كلما زادت الأهمية النسبية لهذه الودائع بالنسبة للودائع الأخرى، كلما انخفضت قدرة المصرف على الإقراض، ولكن بالنظر إلى معامل الانحدار المرتبط بنسبة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع في جدول الانحدار رقم (13)، نجد أنه يدخل معادلة الانحدار بقيمة موجبة وذات دلالة إحصائية، أي أن التغيرات في هذا المتغير ساهمت بشكل إيجابي في شرح التغيرات في المتغير التابع وهذا عكس المتوقع.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بالقول أن زيادة تعاون المصارف فيما بينها تساهم في تحسين مستوى الثقة في السوق المصرفية مما يشجع المصارف على انتهاج سياسة إقراض أفضل.

وعلى الرغم من الارتفاع التدريجي لمتوسط نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع ومتوسط ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع كما هو موضح في الشكل رقم (3)، فقد استمر متوسط نسبة القروض إلى إجمالي الأصول بالنخفاض خلال سنوات الدراسة (الشكل رقم 2)، أي أن الأثر الإيجابي لكل من هذين المتغيرين على معدل الإقراض لم يشكل حافظاً كافياً لدى المصارف التجارية السورية لزيادة معدلات الإقراض لديها، ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب منها:

- انخفاض الوعي المصرفي من ناحية الطلب على القروض، حيث أن قطاع الشركات في سورية يعاني من ضعف واضح في قدرته على إقناع القطاع المصرفي في جدوى مشاريعه. كما أنه لا يمكن إهمال دور الحرب في سورية في تخفيض ثقة القطاعات الاقتصادية بين بعضها.
- انخفاض مستوى دخل الأفراد مما سبب خوفاً لدى المصارف من مخاطر عدم السداد في حال منحها للقروض.
- عدم مرونة أسعار الفائدة في سورية لم يساعد المصارف والمقترضين على حد سواء في فهم أو عكس مستويات عدم التأكد الكبيرة (سعر الصرف المتقلب ومعدلات التضخم المرتفعة) في هامش سعر الفائدة الذي يجب تطبيقه على الإئتمان (الودائع والقروض).

الخاتمة والتوصيات:

اهتم هذا البحث بدراسة الآلية التي تساهم فيها مكونات هيكل الودائع المصرفية في شرح التغيرات في حجم القروض المصرفية الممنوحة. ركز الإطار النظري على إيضاح مفهوم الوساطة المالية كمقدمة لفهم دور المصارف التجارية في تحويل الودائع إلى قروض أو العكس (خلق الإئتمان)، حيث اهتم المبحث الأول بشرح المشاكل المرتبطة بهذه الوظيفة وبالأخص مشكلة المعلومات الغير متجانسة قبل أن يتناول بالتفصيل أنواع مصادر واستخدامات الأموال المصرفية. وناقش المبحث الثاني للإطار النظري فكرة تحويل الأجال وعملية خلق الإئتمان قبل أن يختم بإيضاح المخاطر أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

هذه المباحث كانت ضرورية لفهم مشكلة البحث الرئيسية المتمثلة في فهم الدور الذي تلعبه مكونات الودائع المصرفية في تفسير سياسة الإقراض لدى المصارف التجارية في سورية.

بدأ الإطار التطبيقي للبحث بعرض الإحصاءات الوصفية والتمثيل البياني للمتغيرات قيد الدراسة (نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع؛ نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع؛ نسبة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع؛ نسبة القروض إلى إجمالي الأصول). أظهرت نتائج الإحصاءات الوصفية والتمثيل البياني أن معدل الإقراض في المصارف التجارية الخاصة في سورية انخفض تدريجياً من حوالي (41%) من إجمالي الأصول في عام 2012 إلى حوالي (13%) في عام 2020. أما فيما يتعلق بنسب مكونات الودائع المصرفية إلى إجمالي الودائع، أظهرت النتائج ارتفاعاً تدريجياً لنسبة الودائع الجارية من حوالي (29%) عام 2012 إلى من يقرب (55%) عام 2020، وشهدت نسبة الودائع الآجلة انخفاضاً تدريجياً من حوالي (62%) عام 2012 إلى أقل من (30%) عام 2020. أما ودائع المصارف، فقد أخذت طابعاً متقلباً، فبعد أن بدأت بنسبة (9%) عام 2012، ارتفعت إلى أعلى من (25%) في عام 2016 لتعود للانخفاض بعدها حيث وصلت لحوالي (20%) في عام 2020.

بعد الحصول على نتائج الإحصاءات الوصفية والتمثيل البياني، تم إخضاع البيانات من نوع (Panel) إلى نموذج انحدار خطي متعدد (MLR) بعد أن تم إدخال القيم المتباطئة لنسبة القروض إلى إجمالي الأصول كمتغير مستقل بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة الأخرى (نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع؛ نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع؛ نسبة ودائع المصارف إلى إجمالي الودائع). وتم استخدام أسلوب المربعات الصغرى العامة (GLS) مع استخدام أوزان (Cross-Section SUR) في تقدير هذا النموذج.

أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار أن المتغيرات المستقلة الثلاثة ساهمت بشكل إيجابي في شرح التغيرات في المتغير التابع (نسبة القروض إلى إجمالي الأصول) عند مستوى دلالة (5%). كان معامل الانحدار المرتبط بنسبة الودائع الجارية هو الأعلى (0.341209)، وتلاه معامل الانحدار المرتبط بنسبة الودائع الآجلة (0.290586)، بينما كان معامل الانحدار المرتبط بنسبة ودائع المصارف هو الأدنى (0.283702).

يمكن تفسير هذه النتائج أنه على الرغم من انخفاض الوعي المصرفي المرتبط باستخدام الودائع الجارية في سورية إلا أن ذلك لم يمنعها من القيام بدور إيجابي في دعم سياسة الإقراض في المصارف السورية. نفس الأمر ينطبق على المساهمة الإيجابية للودائع الآجلة في تحفيز المصارف على زيادة الإقراض. كما أن تعاون المصارف بين بعضها والمتمثل في نسبة ودائع المصارف (Interbank Deposits) يساهم في زيادة مرونة المصارف في منح القروض.

بالرغم من الأثر الإيجابي والدلالة الإحصائية المرتفعة للمتغيرات المستقلة، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لزيادة حافز المصارف التجارية السورية على زيادة معدل إقراضها خلال سنوات الدراسة كما هو واضح في الإحصاءات الوصفية والتمثيل البياني، حيث هناك تراجع تدريجي في معدلات الإقراض، الأمر الذي يمكن تفسيره بعدة أسباب منها انخفاض الوعي المصرفي من ناحية الطلب على القروض، وخوف المصارف من مخاطر عدم السداد مع انخفاض مستوى دخل الأفراد، وعدم مرونة أسعار الفائدة في ظل مستويات عدم التأكد الكبيرة (سعر الصرف المتقلب ومعدلات الفائدة المرتفعة).

من هنا يوصي الباحث بإجراء تعديلات على السياسة النقدية المتبعة في سورية خاصة فيما يتعلق بمرونة أسعار الفائدة وفي خلق نظام تأمين فعال على الودائع. ومن ناحية أخرى لا بد من دعم قطاع الشركات وتحفيزه على اتباع أنشطة استثمارية واعدة مما يساعد بدوره على تحسين الثقة بين القطاع المصرفي وقطاع الشركات في سورية.

إن النتائج التي توصل إليها الباحث من الممكن أن تشكل قاعدة لإجراء أبحاث إضافية تأخذ بعين الاعتبار متغيرات الاقتصاد الكلي ودمجها مع المتغيرات قيد الدراسة. كما أن القيام بتحليل أعمق لمكونات القروض في المصارف التجارية من شأنه أن يعزز النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث.

1) Books:

1. Rothbard, Muray. **The Mystery of Banking**. USA, 1983.
2. Heffernan, Shelagh. **Modern Banking**. England, 2005.
3. Howells, Peter & Keith Bain. **Financial Markets and Institutions**. 5th Ed. England, 2007.
4. Gomez, Gertrude & Anil Clifford. **Financial Makets, Institutions and Financial Services**. India, 2008.
5. K.Dilley, Deborah. **Essentials of Banking**. Canada, 2008.
6. Van Gestel, Tony & Bart Baesens. **Credit Risk Management**. England, 2009.
7. **Commercial Banks Examination Manual**. Section 3000.1, Deposit Account, USA, 2011.
8. Muraleedharan. **Modern banking (Theory and Practice)**. India, 2014.
9. Cecchetti, Steve & Kim Schoenholtz. **Money, Banking, and Financial Markets**. 5th Ed. USA, 2017.
10. Shekhar, Lekshmy. **Banking Theory**. India, 2018.
11. Mishkin, Frederick. **The Economics of Money, Banking and Financial Markets**. 12th Ed. USA, 2019.

2) Periodicals:

1. Hossain, Belal et al. “Deposit behavior and its impact on loans”, **Journal of economic cooperation and development**. 34, 4, 2013.
2. A. Werner, Richard. “A lost century in economics: Three theories of Banking and the conclusive evidence”, **International Review of Financial Analysis**. Vol 46, 2016.
3. Girotti, Mattia. “The effects of monetary policy on the composition of bank deposits and on loan supply”, **Rue de la Banque**. No. 59, 2018.
4. Drechsler, Itamar et al. “Banking on Deposits: Maturity Transformation without Interest Rate Risk”, **The Journal of Finance**. Vol.76, No.3, 2021.

3) Work Papers:

1. Gorton, Gary & Andrew Winton. "Financial Intermediation", National Bureau of Economic Research, Working Paper 8928, 2002.
2. Scholtens, Bert & Dick van Wensveen, "The Theory of Financial Intermediation", SUERF – The European Money and Finance Forum, 2003.
3. McLeay, Michael et al. "Money Creation in the modern economy", 2014.
4. Park, Hyunggeun et al. "Evaluation on the usefulness of the loan-to-deposit ratio regulation", 2015.
5. European semester thematic factsheet, Banking sector and financial stability, 2017.
6. Bologna, Pierluigi. "Banks' maturity transformation: risk, reward, and policy", **European Systemic Risk Board**, Working paper series No63, 2018.

ثانياً – مراجع باللغة العربية:

المقالات والأطروحات:

1. حمود، أنيس وآخرون، "تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الأداء المصرفي"، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس عشر 2008، ص93-109
2. النويران، ظاهر، "قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الأردنية (دراسة حالة بنك القاهرة – عمان)"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد السابع، 2019، ص120-138.
3. بن بوزيد، سليمان، "النمذجة القياسية لتأثير حجم الودائع على الأداء الائتماني للبنوك التجارية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية – 27(1)، الجزائر، ص64-81.

المواقع الإلكترونية:

الموقع الإلكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية: www.dse.gov.sy

الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية: www.scfms.org.sy

الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي: www.cb.gov.sy

الملاحق: ملحق رقم (1): بيانات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كنسب مئوية في المصارف المدروسة.

ARABS				التاريخ	BOS				التاريخ		
ودائع مصارف	ودائع أجلة	ودائع جارية	قروض		ودائع مصارف	ودائع أجلة	ودائع جارية	قروض			
7.7%	69.6%	22.7%	54.2%	الربع الأول	2012	2.4%	63.2%	32.8%	27.6%	الربع الأول	2012
0.3%	74.9%	24.9%	50.6%	الربع الثاني		1.6%	65.1%	31.3%	27.3%	الربع الثاني	
2.3%	68.0%	29.7%	47.9%	الربع الثالث		0.4%	59.0%	38.4%	27.0%	الربع الثالث	
2.3%	65.8%	31.9%	46.5%	الربع الرابع		0.7%	57.7%	39.3%	24.3%	الربع الرابع	
1.4%	65.0%	33.6%	46.0%	الربع الأول	2013	17.3%	46.6%	34.1%	19.0%	الربع الأول	2013
2.2%	59.7%	38.1%	38.3%	الربع الثاني		26.3%	38.6%	33.7%	9.8%	الربع الثاني	
1.4%	60.6%	38.0%	34.6%	الربع الثالث		27.4%	37.4%	33.9%	10.1%	الربع الثالث	
0.8%	63.9%	35.2%	35.4%	الربع الرابع		25.7%	38.3%	34.2%	10.5%	الربع الرابع	
1.0%	64.0%	35.0%	33.5%	الربع الأول	2014	26.9%	34.2%	37.2%	8.5%	الربع الأول	2014
1.1%	60.7%	38.2%	32.0%	الربع الثاني		26.0%	36.1%	36.1%	7.9%	الربع الثاني	
0.7%	55.3%	44.1%	29.2%	الربع الثالث		23.1%	36.4%	38.6%	7.2%	الربع الثالث	
6.1%	50.5%	43.4%	29.3%	الربع الرابع		24.2%	35.6%	38.4%	6.6%	الربع الرابع	
3.8%	52.5%	43.7%	28.0%	الربع الأول	2015	28.3%	33.9%	36.1%	5.4%	الربع الأول	2015
8.9%	47.8%	43.3%	24.6%	الربع الثاني		30.0%	33.1%	35.3%	5.1%	الربع الثاني	
6.1%	47.5%	46.5%	23.4%	الربع الثالث		30.7%	32.8%	35.1%	4.5%	الربع الثالث	
6.2%	47.7%	46.1%	22.2%	الربع الرابع		31.2%	33.3%	34.1%	4.1%	الربع الرابع	
8.0%	43.5%	48.6%	19.7%	الربع الأول	2016	31.0%	32.1%	35.8%	2.6%	الربع الأول	2016
10.2%	41.5%	48.3%	18.0%	الربع الثاني		32.9%	31.2%	34.8%	2.4%	الربع الثاني	
10.0%	40.0%	50.1%	17.0%	الربع الثالث		32.3%	32.3%	34.3%	2.3%	الربع الثالث	
9.4%	41.0%	49.5%	16.3%	الربع الرابع		33.3%	31.9%	33.6%	2.1%	الربع الرابع	
9.3%	42.7%	48.1%	14.3%	الربع الأول	2017	32.1%	31.8%	34.9%	2.2%	الربع الأول	2017
8.2%	45.2%	46.6%	13.3%	الربع الثاني		32.9%	31.2%	34.8%	1.9%	الربع الثاني	
6.8%	46.2%	47.0%	12.6%	الربع الثالث		32.2%	29.9%	36.7%	1.8%	الربع الثالث	
1.0%	49.4%	49.6%	12.4%	الربع الرابع		29.7%	29.1%	39.8%	2.2%	الربع الرابع	
0.4%	44.3%	55.2%	12.1%	الربع الأول	2018	28.0%	29.9%	40.6%	3.1%	الربع الأول	2018
0.4%	39.9%	59.7%	12.0%	الربع الثاني		27.1%	29.2%	42.2%	4.2%	الربع الثاني	
0.3%	32.1%	67.5%	10.8%	الربع الثالث		25.6%	29.2%	43.6%	4.5%	الربع الثالث	
0.2%	29.9%	69.9%	11.1%	الربع الرابع		22.1%	29.3%	46.5%	5.5%	الربع الرابع	
0.2%	28.3%	71.5%	9.6%	الربع الأول	2019	17.5%	23.5%	56.5%	7.1%	الربع الأول	2019
0.2%	27.0%	72.8%	9.6%	الربع الثاني		21.5%	21.1%	54.6%	8.3%	الربع الثاني	
0.2%	26.6%	73.2%	10.0%	الربع الثالث		15.8%	22.7%	58.4%	9.9%	الربع الثالث	
0.2%	26.0%	73.8%	10.3%	الربع الرابع		14.2%	23.0%	59.5%	10.8%	الربع الرابع	
2.1%	25.4%	72.4%	8.6%	الربع الأول	2020	17.2%	24.4%	56.0%	8.7%	الربع الأول	2020
3.5%	24.5%	72.0%	6.3%	الربع الثاني		15.6%	26.2%	56.5%	5.4%	الربع الثاني	
2.6%	24.6%	72.8%	6.2%	الربع الثالث		16.5%	24.4%	57.4%	4.0%	الربع الثالث	
1.3%	22.5%	76.2%	6.7%	الربع الرابع		16.8%	23.9%	57.6%	3.7%	الربع الرابع	

QNBS				التاريخ	BOJS				التاريخ		
ودائع مصارف	ودائع أجلة	ودائع جارية	قروض		ودائع مصارف	ودائع أجلة	ودائع جارية	قروض			
0.0%	62.0%	38.0%	13.2%	الربع الأول	2012	9.4%	65.5%	25.1%	49.0%	الربع الأول	2012
NA	NA	NA	NA	الربع الثاني		5.0%	75.3%	19.7%	48.5%	الربع الثاني	
1.4%	49.6%	49.1%	11.0%	الربع الثالث		17.2%	65.4%	17.4%	42.3%	الربع الثالث	
6.1%	50.4%	43.5%	10.2%	الربع الرابع		17.3%	65.5%	17.2%	45.8%	الربع الرابع	
6.5%	56.7%	36.8%	8.9%	الربع الأول	2013	15.7%	57.1%	27.2%	42.5%	الربع الأول	2013
19.8%	44.0%	36.2%	4.7%	الربع الثاني		15.9%	66.1%	18.0%	34.7%	الربع الثاني	
18.9%	42.9%	38.2%	5.1%	الربع الثالث		18.3%	67.1%	14.6%	34.0%	الربع الثالث	
15.8%	45.7%	38.6%	4.5%	الربع الرابع		14.1%	62.0%	23.9%	32.4%	الربع الرابع	
15.1%	50.7%	34.2%	3.9%	الربع الأول	2014	18.2%	64.8%	17.1%	33.7%	الربع الأول	2014
11.7%	52.2%	36.1%	3.8%	الربع الثاني		16.1%	58.5%	25.3%	30.1%	الربع الثاني	
11.1%	51.9%	37.0%	3.9%	الربع الثالث		19.7%	63.7%	16.6%	28.7%	الربع الثالث	
NA	NA	NA	NA	الربع الرابع		17.0%	65.1%	17.8%	26.3%	الربع الرابع	
12.4%	52.5%	35.2%	2.5%	الربع الأول	2015	17.8%	59.9%	22.3%	27.0%	الربع الأول	2015
21.4%	47.3%	31.3%	2.9%	الربع الثاني		23.2%	51.9%	24.9%	28.9%	الربع الثاني	
24.7%	44.2%	31.1%	2.4%	الربع الثالث		33.2%	43.3%	23.5%	31.9%	الربع الثالث	
18.2%	48.4%	33.4%	1.9%	الربع الرابع		47.9%	33.6%	18.4%	31.1%	الربع الرابع	
17.6%	47.0%	35.4%	2.1%	الربع الأول	2016	51.0%	31.1%	17.9%	32.8%	الربع الأول	2016
20.3%	45.4%	34.2%	2.1%	الربع الثاني		51.1%	28.7%	20.2%	34.8%	الربع الثاني	
34.5%	39.7%	25.8%	2.4%	الربع الثالث		50.4%	28.6%	21.0%	37.5%	الربع الثالث	
29.0%	46.6%	24.4%	2.6%	الربع الرابع		46.5%	33.4%	20.0%	35.8%	الربع الرابع	
26.7%	48.5%	24.8%	2.9%	الربع الأول	2017	46.7%	31.0%	22.3%	34.1%	الربع الأول	2017
29.1%	44.4%	26.5%	3.1%	الربع الثاني		44.5%	36.4%	19.1%	33.9%	الربع الثاني	
26.5%	45.4%	28.1%	2.3%	الربع الثالث		41.3%	39.4%	19.3%	33.3%	الربع الثالث	
22.7%	45.7%	31.5%	3.4%	الربع الرابع		26.8%	50.1%	23.1%	31.6%	الربع الرابع	
21.2%	42.6%	36.2%	4.6%	الربع الأول	2018	29.5%	52.3%	18.2%	28.9%	الربع الأول	2018
20.0%	40.6%	39.4%	5.4%	الربع الثاني		17.1%	56.3%	26.6%	24.2%	الربع الثاني	
18.7%	37.4%	43.8%	5.2%	الربع الثالث		12.1%	51.4%	36.5%	26.1%	الربع الثالث	
17.5%	37.9%	44.6%	6.3%	الربع الرابع		10.5%	48.7%	40.8%	26.6%	الربع الرابع	
16.7%	36.1%	47.3%	7.7%	الربع الأول	2019	10.3%	46.9%	42.8%	27.8%	الربع الأول	2019
15.6%	33.6%	50.8%	8.6%	الربع الثاني		11.9%	40.4%	47.7%	30.0%	الربع الثاني	
17.7%	29.4%	52.8%	10.9%	الربع الثالث		14.2%	43.4%	42.4%	29.9%	الربع الثالث	
21.5%	30.6%	47.8%	12.9%	الربع الرابع		15.0%	43.9%	41.0%	34.8%	الربع الرابع	
28.6%	27.9%	43.5%	8.8%	الربع الأول	2020	16.2%	38.1%	45.7%	27.8%	الربع الأول	2020
35.5%	20.3%	44.2%	5.3%	الربع الثاني		22.1%	15.7%	62.2%	20.3%	الربع الثاني	
28.9%	21.4%	49.8%	3.9%	الربع الثالث		22.0%	27.1%	50.8%	17.0%	الربع الثالث	
29.7%	21.5%	48.8%	4.4%	الربع الرابع		16.6%	25.6%	57.8%	21.4%	الربع الرابع	

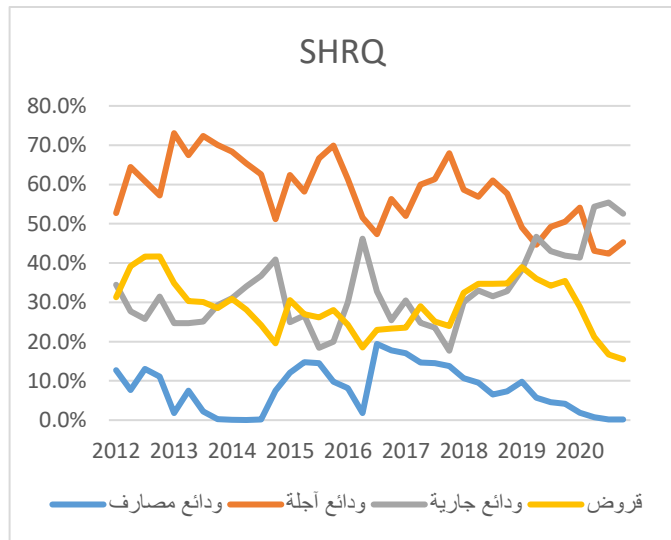
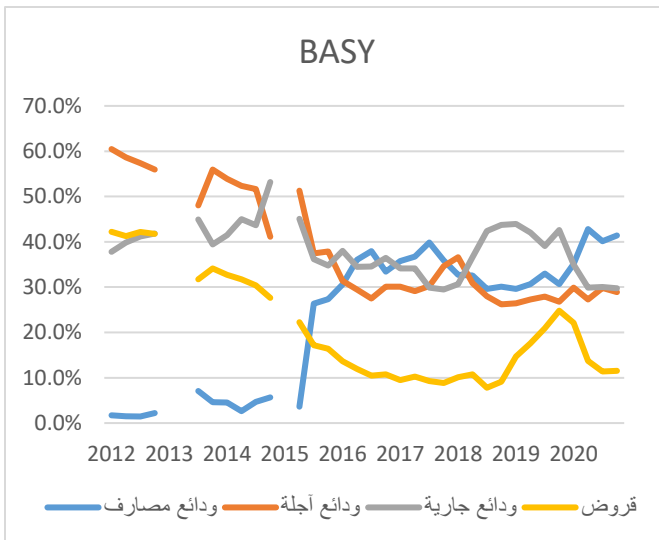
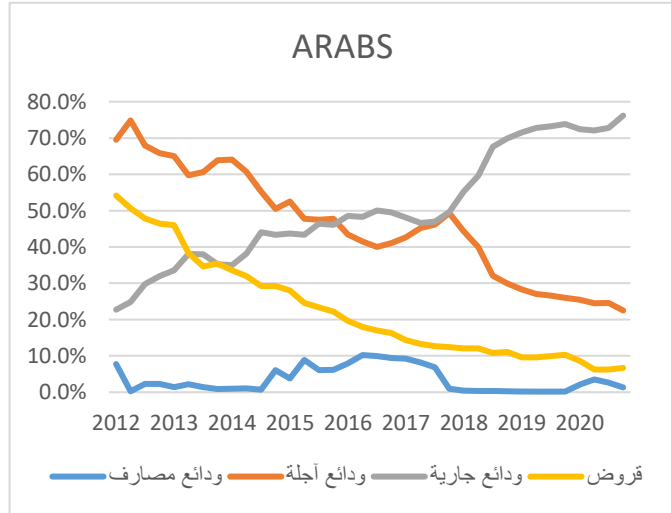
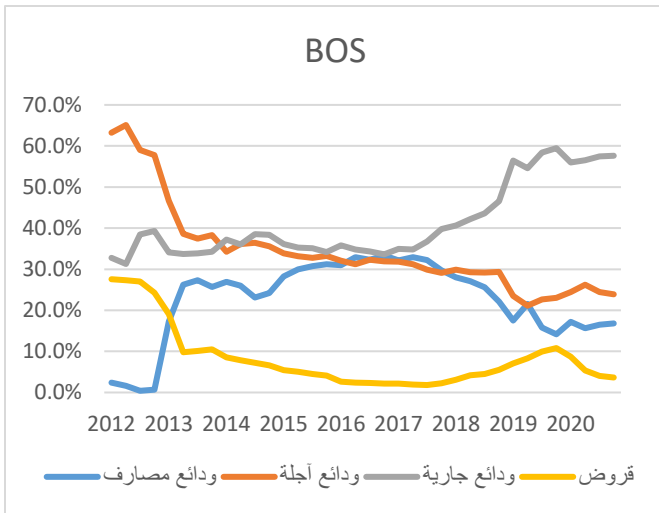
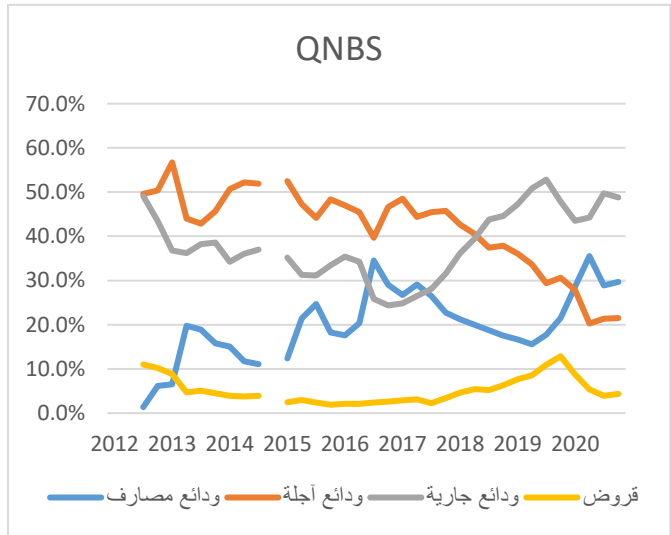
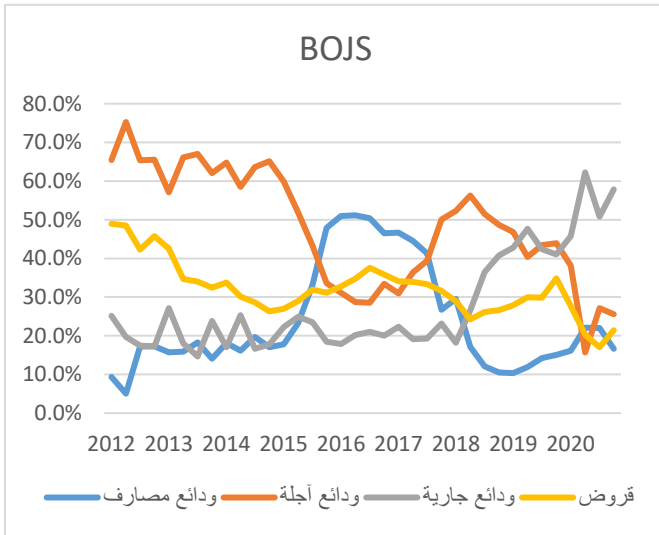
BBSF				التاريخ	IBTF				التاريخ
ودائع مصارف	ودائع أجلة	ودائع جارية	قروض		ودائع مصارف	ودائع أجلة	ودائع جارية	قروض	
NA	NA	NA	NA	الربع الأول	16.5%	57.7%	25.8%	48.2%	الربع الأول
1.4%	35.6%	63.0%	34.2%	الربع الثاني	14.4%	58.6%	27.0%	41.9%	الربع الثاني
1.7%	38.8%	59.5%	33.4%	الربع الثالث	13.5%	55.2%	31.2%	41.3%	الربع الثالث
2.8%	40.2%	57.0%	31.5%	الربع الرابع	15.7%	53.3%	31.0%	40.1%	الربع الرابع
1.7%	40.0%	58.3%	29.1%	الربع الأول	16.4%	53.4%	30.3%	39.0%	الربع الأول
2.9%	39.3%	57.8%	18.2%	الربع الثاني	16.1%	45.3%	38.6%	26.5%	الربع الثاني
3.2%	23.0%	73.7%	19.4%	الربع الثالث	9.8%	51.4%	38.7%	28.5%	الربع الثالث
3.1%	22.8%	74.0%	20.4%	الربع الرابع	5.6%	60.9%	33.6%	30.0%	الربع الرابع
3.1%	22.8%	74.1%	17.9%	الربع الأول	5.4%	60.4%	34.3%	28.1%	الربع الأول
1.9%	22.3%	75.8%	17.5%	الربع الثاني	5.8%	54.9%	39.4%	25.8%	الربع الثاني
1.8%	20.3%	77.8%	17.5%	الربع الثالث	4.3%	56.2%	39.5%	25.0%	الربع الثالث
1.7%	21.2%	77.1%	19.8%	الربع الرابع	4.8%	56.2%	39.0%	24.8%	الربع الرابع
2.2%	20.1%	77.6%	19.8%	الربع الأول	5.2%	56.5%	38.3%	22.3%	الربع الأول
2.1%	21.4%	76.5%	21.4%	الربع الثاني	7.7%	59.4%	32.9%	19.8%	الربع الثاني
2.8%	20.5%	76.8%	20.7%	الربع الثالث	10.3%	57.7%	32.0%	16.6%	الربع الثالث
2.0%	21.6%	76.4%	21.3%	الربع الرابع	12.6%	56.8%	30.6%	15.6%	الربع الرابع
2.7%	21.1%	76.2%	14.7%	الربع الأول	14.6%	54.7%	30.7%	11.8%	الربع الأول
2.9%	21.5%	75.6%	14.1%	الربع الثاني	16.6%	52.6%	30.8%	13.5%	الربع الثاني
2.0%	21.7%	76.3%	14.2%	الربع الثالث	15.3%	54.0%	30.7%	12.2%	الربع الثالث
2.6%	22.3%	75.1%	14.7%	الربع الرابع	14.4%	53.6%	32.0%	11.5%	الربع الرابع
2.2%	23.4%	74.4%	15.2%	الربع الأول	13.7%	54.8%	31.5%	11.5%	الربع الأول
3.3%	23.8%	72.9%	15.6%	الربع الثاني	14.0%	56.2%	29.7%	12.7%	الربع الثاني
4.6%	24.8%	70.6%	14.9%	الربع الثالث	12.7%	55.5%	31.8%	11.6%	الربع الثالث
2.7%	28.0%	69.2%	17.1%	الربع الرابع	19.0%	39.7%	41.4%	12.0%	الربع الرابع
1.9%	29.6%	68.5%	19.2%	الربع الأول	17.0%	35.9%	47.1%	11.3%	الربع الأول
1.1%	31.1%	67.8%	20.7%	الربع الثاني	14.5%	38.0%	47.5%	11.7%	الربع الثاني
1.4%	29.2%	69.3%	22.1%	الربع الثالث	13.8%	37.9%	48.3%	13.1%	الربع الثالث
1.9%	27.6%	70.5%	25.1%	الربع الرابع	12.5%	38.5%	48.9%	14.2%	الربع الرابع
0.8%	29.0%	70.3%	27.3%	الربع الأول	13.7%	39.3%	47.0%	15.1%	الربع الأول
1.2%	31.9%	66.9%	30.5%	الربع الثاني	13.2%	41.6%	45.2%	15.8%	الربع الثاني
1.1%	34.4%	64.5%	29.5%	الربع الثالث	11.1%	39.1%	49.8%	17.1%	الربع الثالث
1.6%	34.7%	63.6%	30.7%	الربع الرابع	12.5%	33.7%	53.8%	20.6%	الربع الرابع
1.8%	34.7%	63.5%	25.4%	الربع الأول	14.5%	28.9%	56.6%	16.5%	الربع الأول
3.8%	35.3%	60.8%	18.2%	الربع الثاني	16.9%	26.4%	56.7%	11.4%	الربع الثاني
3.4%	33.3%	63.3%	15.1%	الربع الثالث	16.9%	23.5%	59.6%	10.7%	الربع الثالث
2.2%	29.2%	68.6%	14.8%	الربع الرابع	16.8%	21.8%	61.4%	10.4%	الربع الرابع

BASY				التاريخ	SHRQ				التاريخ		
ودائع مصارف	ودائع أجلة	ودائع جارية	قروض		ودائع مصارف	ودائع أجلة	ودائع جارية	قروض			
1.7%	60.5%	37.8%	42.2%	الربع الأول	2012	12.7%	52.7%	34.5%	31.3%	الربع الأول	2012
1.5%	58.7%	39.8%	41.3%	الربع الثاني		7.6%	64.4%	27.7%	39.2%	الربع الثاني	
1.5%	57.3%	41.2%	42.2%	الربع الثالث		13.1%	60.9%	25.8%	41.7%	الربع الثالث	
2.2%	56.0%	41.8%	41.8%	الربع الرابع		11.1%	57.2%	31.4%	41.7%	الربع الرابع	
NA	NA	NA	NA	الربع الأول	2013	1.8%	73.1%	24.7%	34.9%	الربع الأول	2013
NA	NA	NA	NA	الربع الثاني		7.5%	67.5%	24.7%	30.3%	الربع الثاني	
7.1%	48.0%	44.9%	31.7%	الربع الثالث		2.2%	72.4%	25.1%	30.1%	الربع الثالث	
4.6%	55.9%	39.4%	34.1%	الربع الرابع		0.2%	70.1%	29.3%	28.5%	الربع الرابع	
4.6%	53.9%	41.5%	32.7%	الربع الأول	2014	0.1%	68.4%	31.1%	30.9%	الربع الأول	2014
2.7%	52.3%	45.0%	31.7%	الربع الثاني		0.0%	65.4%	34.1%	28.1%	الربع الثاني	
4.7%	51.7%	43.7%	30.4%	الربع الثالث		0.2%	62.5%	36.8%	24.2%	الربع الثالث	
5.7%	41.1%	53.2%	27.7%	الربع الرابع		7.5%	51.1%	40.9%	19.5%	الربع الرابع	
NA	NA	NA	NA	الربع الأول	2015	12.1%	62.4%	25.0%	30.5%	الربع الأول	2015
3.6%	51.3%	45.1%	22.3%	الربع الثاني		14.8%	58.1%	26.6%	26.9%	الربع الثاني	
26.3%	37.5%	36.2%	17.2%	الربع الثالث		14.5%	66.7%	18.5%	26.1%	الربع الثالث	
27.3%	37.9%	34.8%	16.4%	الربع الرابع		9.8%	69.9%	19.9%	28.0%	الربع الرابع	
30.6%	31.4%	38.0%	13.7%	الربع الأول	2016	8.1%	61.4%	30.0%	24.3%	الربع الأول	2016
36.0%	29.4%	34.5%	11.9%	الربع الثاني		1.8%	51.6%	46.2%	18.5%	الربع الثاني	
38.0%	27.5%	34.6%	10.5%	الربع الثالث		19.4%	47.4%	32.7%	23.0%	الربع الثالث	
33.4%	30.1%	36.5%	10.8%	الربع الرابع		17.8%	56.3%	25.4%	23.3%	الربع الرابع	
35.8%	30.1%	34.1%	9.5%	الربع الأول	2017	17.0%	52.0%	30.5%	23.6%	الربع الأول	2017
36.7%	29.1%	34.1%	10.2%	الربع الثاني		14.7%	60.0%	24.8%	29.0%	الربع الثاني	
39.9%	30.2%	29.9%	9.2%	الربع الثالث		14.5%	61.3%	23.6%	25.1%	الربع الثالث	
35.9%	34.6%	29.5%	8.8%	الربع الرابع		13.8%	68.0%	17.7%	23.9%	الربع الرابع	
32.7%	36.6%	30.7%	10.1%	الربع الأول	2018	10.7%	58.7%	30.1%	32.5%	الربع الأول	2018
32.5%	30.9%	36.6%	10.7%	الربع الثاني		9.5%	56.9%	33.0%	34.7%	الربع الثاني	
29.6%	28.0%	42.4%	7.8%	الربع الثالث		6.5%	61.0%	31.5%	34.7%	الربع الثالث	
30.1%	26.2%	43.7%	9.1%	الربع الرابع		7.3%	57.7%	32.9%	34.8%	الربع الرابع	
29.6%	26.5%	43.9%	14.7%	الربع الأول	2019	9.8%	49.0%	38.3%	39.0%	الربع الأول	2019
30.7%	27.3%	42.1%	17.6%	الربع الثاني		5.7%	44.6%	46.7%	36.0%	الربع الثاني	
33.0%	27.9%	39.1%	21.0%	الربع الثالث		4.6%	49.2%	43.0%	34.2%	الربع الثالث	
30.6%	26.8%	42.6%	24.8%	الربع الرابع		4.2%	50.5%	41.9%	35.4%	الربع الرابع	
35.1%	29.9%	35.0%	22.1%	الربع الأول	2020	1.9%	54.1%	41.4%	28.9%	الربع الأول	2020
42.8%	27.3%	29.9%	13.7%	الربع الثاني		0.7%	43.1%	54.4%	21.2%	الربع الثاني	
40.1%	29.8%	30.1%	11.4%	الربع الثالث		0.2%	42.4%	55.4%	16.7%	الربع الثالث	
41.4%	28.9%	29.7%	11.5%	الربع الرابع		0.2%	45.3%	52.5%	15.5%	الربع الرابع	

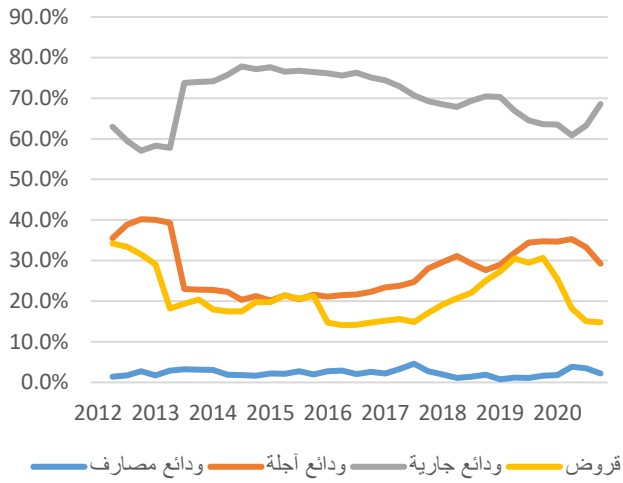
SGB				التاريخ		BBS				التاريخ	
ودائع مصارف	ودائع أجلة	ودائع جارية	قروض			ودائع مصارف	ودائع أجلة	ودائع جارية	قروض		
26.7%	53.3%	17.5%	55.0%	الربع الأول	2012	4.7%	69.4%	25.9%	44.2%	الربع الأول	2012
47.8%	39.6%	10.8%	40.8%	الربع الثاني		1.1%	69.3%	29.6%	38.5%	الربع الثاني	
34.9%	46.3%	16.9%	44.4%	الربع الثالث		3.5%	50.5%	45.9%	38.3%	الربع الثالث	
13.7%	62.1%	21.9%	50.3%	الربع الرابع		8.2%	44.2%	47.6%	39.2%	الربع الرابع	
7.3%	66.0%	24.7%	50.8%	الربع الأول	2013	12.4%	53.4%	34.2%	35.1%	الربع الأول	2013
8.3%	59.9%	30.5%	37.5%	الربع الثاني		15.6%	49.2%	35.2%	17.9%	الربع الثاني	
8.9%	37.8%	51.7%	36.5%	الربع الثالث		15.0%	49.2%	35.7%	17.6%	الربع الثالث	
3.1%	67.5%	27.5%	37.6%	الربع الرابع		15.3%	51.8%	32.9%	25.2%	الربع الرابع	
1.8%	74.2%	22.0%	34.4%	الربع الأول	2014	14.4%	52.1%	33.5%	27.2%	الربع الأول	2014
5.4%	66.3%	26.2%	30.3%	الربع الثاني		4.8%	59.6%	35.6%	27.3%	الربع الثاني	
12.3%	58.8%	26.9%	27.7%	الربع الثالث		3.3%	58.4%	38.3%	25.7%	الربع الثالث	
10.9%	59.0%	27.7%	27.2%	الربع الرابع		5.3%	39.8%	55.0%	22.7%	الربع الرابع	
10.8%	65.1%	22.0%	27.5%	الربع الأول	2015	10.1%	47.6%	42.3%	29.1%	الربع الأول	2015
12.3%	62.6%	23.2%	27.6%	الربع الثاني		16.6%	41.9%	41.5%	28.0%	الربع الثاني	
13.3%	64.2%	20.8%	25.8%	الربع الثالث		19.9%	39.2%	40.9%	26.1%	الربع الثالث	
15.6%	47.8%	35.0%	22.4%	الربع الرابع		41.5%	28.1%	30.4%	22.4%	الربع الرابع	
16.9%	61.1%	20.6%	22.5%	الربع الأول	2016	19.0%	30.8%	50.2%	19.0%	الربع الأول	2016
25.6%	46.0%	27.0%	19.2%	الربع الثاني		18.6%	29.2%	52.2%	18.0%	الربع الثاني	
24.8%	49.0%	24.8%	18.2%	الربع الثالث		18.2%	30.0%	51.7%	16.1%	الربع الثالث	
18.1%	54.7%	21.6%	16.2%	الربع الرابع		13.5%	34.8%	51.7%	16.6%	الربع الرابع	
24.3%	55.3%	18.7%	16.3%	الربع الأول	2017	12.1%	33.0%	54.8%	19.7%	الربع الأول	2017
27.5%	52.2%	18.4%	15.5%	الربع الثاني		13.2%	30.1%	56.7%	19.3%	الربع الثاني	
16.6%	57.1%	24.2%	14.6%	الربع الثالث		8.3%	38.1%	53.5%	16.6%	الربع الثالث	
16.6%	54.1%	26.9%	12.1%	الربع الرابع		2.0%	42.9%	55.1%	22.1%	الربع الرابع	
16.2%	46.9%	34.6%	10.5%	الربع الأول	2018	2.8%	48.0%	49.2%	23.2%	الربع الأول	2018
15.7%	47.9%	32.9%	13.5%	الربع الثاني		2.3%	41.8%	55.9%	23.5%	الربع الثاني	
15.1%	52.0%	28.3%	15.5%	الربع الثالث		1.2%	37.8%	61.0%	25.8%	الربع الثالث	
20.5%	49.1%	24.7%	14.0%	الربع الرابع		1.0%	36.8%	62.2%	29.2%	الربع الرابع	
13.9%	49.7%	29.8%	14.8%	الربع الأول	2019	1.1%	34.6%	64.3%	31.2%	الربع الأول	2019
14.0%	46.8%	31.3%	15.1%	الربع الثاني		1.1%	37.9%	61.0%	35.1%	الربع الثاني	
14.3%	31.5%	46.5%	13.5%	الربع الثالث		2.2%	39.4%	58.4%	33.9%	الربع الثالث	
16.8%	28.3%	46.3%	17.4%	الربع الرابع		0.8%	40.2%	58.9%	35.7%	الربع الرابع	
12.4%	31.4%	48.7%	19.2%	الربع الأول	2020	1.1%	37.2%	61.7%	26.8%	الربع الأول	2020
13.8%	25.7%	28.8%	17.3%	الربع الثاني		1.0%	32.9%	66.0%	21.1%	الربع الثاني	
40.9%	15.0%	41.0%	13.9%	الربع الثالث		0.9%	28.7%	70.3%	18.3%	الربع الثالث	
43.7%	31.6%	22.9%	28.6%	الربع الرابع		0.8%	22.2%	77.0%	16.5%	الربع الرابع	

FSBS				التاريخ
ودائع مصارف	ودائع آجلة	ودائع جارية	قروض	
NA	NA	NA	NA	الربع الأول
42.0%	44.9%	13.1%	35.2%	الربع الثاني
43.2%	45.2%	11.6%	35.3%	الربع الثالث
43.2%	46.2%	10.6%	31.8%	الربع الرابع
44.6%	43.7%	11.7%	31.0%	الربع الأول
46.9%	41.8%	11.3%	17.1%	الربع الثاني
46.6%	43.2%	10.2%	16.9%	الربع الثالث
41.9%	47.5%	10.6%	18.9%	الربع الرابع
38.8%	44.1%	17.1%	19.4%	الربع الأول
37.0%	50.8%	12.2%	19.8%	الربع الثاني
36.4%	51.2%	12.4%	20.7%	الربع الثالث
49.7%	40.0%	10.3%	21.5%	الربع الرابع
53.4%	38.7%	7.9%	18.3%	الربع الأول
NA	NA	NA	NA	الربع الثاني
54.5%	37.4%	8.1%	18.7%	الربع الثالث
54.7%	35.9%	9.3%	17.9%	الربع الرابع
53.6%	36.4%	10.0%	18.2%	الربع الأول
53.2%	37.1%	9.7%	15.1%	الربع الثاني
51.1%	40.6%	8.3%	13.8%	الربع الثالث
48.5%	42.4%	9.1%	16.6%	الربع الرابع
47.4%	43.7%	8.8%	21.6%	الربع الأول
37.6%	52.2%	10.2%	23.8%	الربع الثاني
36.1%	53.9%	10.0%	22.4%	الربع الثالث
37.9%	50.6%	11.5%	20.2%	الربع الرابع
37.0%	51.0%	12.0%	22.0%	الربع الأول
31.7%	58.2%	10.1%	24.7%	الربع الثاني
29.1%	59.0%	11.9%	23.2%	الربع الثالث
29.3%	58.8%	11.9%	22.7%	الربع الرابع
26.0%	60.2%	13.8%	24.3%	الربع الأول
26.9%	55.5%	17.6%	31.7%	الربع الثاني
32.7%	51.7%	15.6%	30.5%	الربع الثالث
28.5%	51.6%	19.9%	29.9%	الربع الرابع
28.3%	52.5%	19.2%	25.5%	الربع الأول
26.0%	30.5%	43.6%	21.9%	الربع الثاني
23.8%	53.3%	22.9%	20.6%	الربع الثالث
23.3%	35.5%	41.2%	19.3%	الربع الرابع

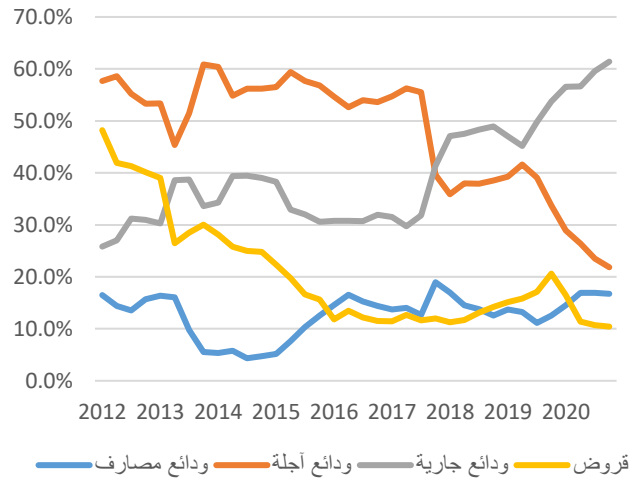
ملحق رقم (2): التمثيل البياني للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة كنسب مئوية في كل من المصارف المدروسة.



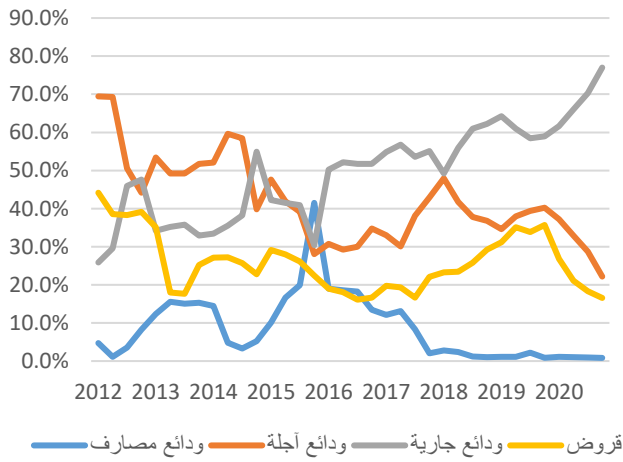
BBSF



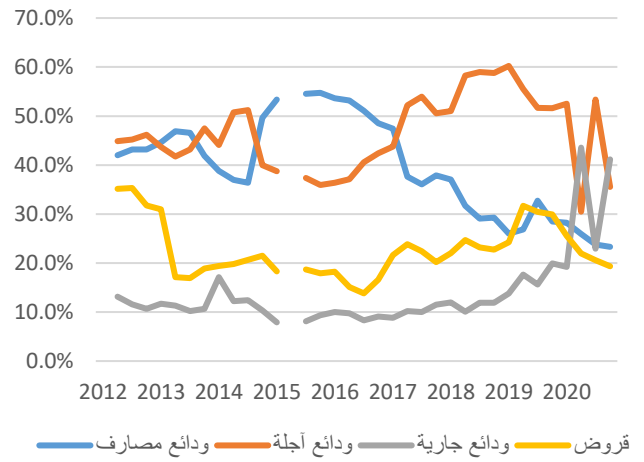
IBTF



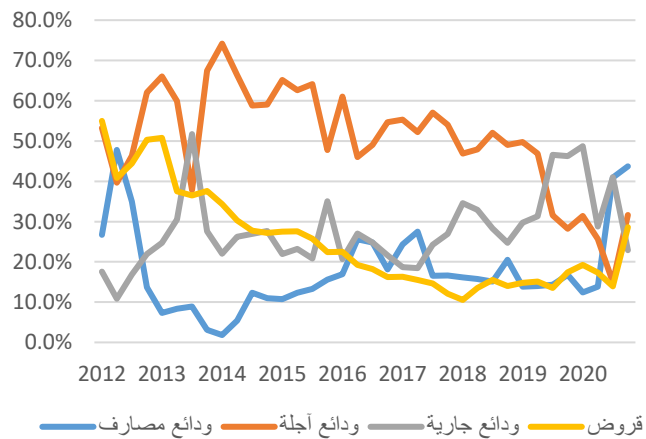
BBS



FSBS



SGB



Diversity in the structure of deposits and bank lending

Abstract

The aim of this research is to study the mechanism by which the components of the banking deposit structure contribute to the changes in the volume of loans granted by traditional commercial banks listed in the Damascus Securities Exchange over the period 2012-2020. Panel data were collected from the quarterly financial statements of the studied banks and then analysed using Eviews 10. Multiple linear regression (MLR) was used and estimated by applying the least squares method. The results can be summed as follows: The components of the deposit structure show a significant and positive effect on bank lending represented by the percentage of loans to assets.

These results support the opinion that stable funding reflected by deposits and more specifically transaction deposits improve the ability and incentive of commercial banks to grant loans.

Key words: Loans; Transaction deposits; Term deposits; Interbank deposits; Credit Creation.

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Manara University

Faculty of Business Administration

Department of Finance and Banking



Diversity in the structure of deposits and bank lending (Applied study on the banks listed in the Damascus Securities Exchange)

A graduation project prepared to obtain a bachelor's degree in business administration majoring in finance and banking

Prepared by the student

Salah Oussama Jdid Mahmoud

Supervisor

Dr. Hadi Shawkat Khalil

2021-2022